الحرية الدينية أسسها وضوابطها في ضوء مقاصد الشريعة

د. سعد الدين صالح دداش

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

الحرية أصل من أصول الشريعة الإسلامية المعتبرة، ومن مبادئها الأساسية التي نادت بها، فقد أعلنت الشريعة الحرية وقرّرتها في أروع مظاهرها، فقررت حرية التفكير، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي، وذلك لأنه لا يتصور قيام مجتمع متماسك يسعى للنهوض والتقدم بدون حرية، ولهذا لاقى موضوع الحرية من اهتمام العلماء والقادة والمفكرين الحظ الأوفر من الدراسة والبحث، حتى عدّها بعض العلماء مقصدا من مقاصد الشريعة[1]، وكان من أسس الاعتقاد لدى المسلمين الأخذ بمبدأ الاقتناع والاختيار الحرّ للدّين دون إكراه، لأن إكراه الإنسان على الدخول في عقيدة معينة أودين معين قد يزيده ذلك كراهة له ونفورا، وهو كان حقا في ذاته، ومن الآيات القرآنية التي أكدت هذه الحقيقة قوله تعالى:(لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)، إذ من أركان الإيمان التصديق القلبي والإذعان في النفس، وذلك يتنافى والإجبار أو الإكراه، والإيمان اختيار مطلق، ورضا تام بما يستقر عليه قلب الإنسان.

هذا وقد جاءت آيات القرآن الكريم ناطقة بتكريم هذا الإنسان، يقول الحق سبحانه: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)[2]، ومن المظاهر الجليَّة لتكريم الإسلام لهذا الإنسان أن أعطاه حق الحرية والاختيار، لكن ضمن

---

[1] - هو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، في كتابه مقاصد الشريعة، طبعته الشركة التونسية للتوزيع، 1978م، صفحة 130.

[2] - سورة الإسراء: 70.

إن الله سبحانه يلزم العقلاء البالغين من البشر باعتقاد ربوبيته وألوهيته وطاعته والخضوع له وحده ولا يقبل منهم غير ذلك.

وهذا لا يناقض حرية التفكير! بل هي مكفولة، حيث منح الله الإنسان الحواس؛ من السمع، والبصر، والفؤاد، ليفكر هذا الإنسان ويتدبّر؛ فيصل إلى الحق، وهو مسئول عن تفكيره السليم، مسئول عن إهمال حواسه وتعطيلها، أو استخدامها فيما يُوبِقه ويضره.

ومهما كان اختيار هذا الإنسان واعتقاده؛ فإن ذلك لا يمنع من التعاون بين الناس جميعا، على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم، والتعاون هنا بمعنى الوقوف إلى جانب المظلوم حتى ينتصر، وفي وجه الظالم حتى يندحر وينكسر، والتعاون على نشر السلام والرخاء في العالم وتعمير هذا الكون بكل ألوان التعمير التي أحلها الله سبحانه وتعالى، كل ذلك في ظل التواصل والحوار، وإن كان ذلك لا يرفع حتما النزاع بين الحق والباطل والإيمان والكفر.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه حسب الخطة الآتية:

الفصل الأول: مكانة الحرية في ضوء مقاصد الشريعة ونصوصها.

المبحث الأول: مكانة الحرية في ضوء مقاصد الشريعة ونصوصها.

المبحث الثاني: حب الحرية فطري في الإنسان.

المبحث الثالث: الحرية في الإسلام تبدأ بعد التكليف الشرعي.

المبحث الرابع: الأسس الفكرية للحرية الدينية.

المبحث الخامس: ضوابط الحرية في الفكر الإسلامي.

المبحث السادس: الحرية قاعدة التوحيد والعبودية لله.

الفصل الثاني: حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير.

المبحث الأول: حرية المعتقد مبدأ إسلامي أصيل.

المبحث الثاني: الإسلام يوجب على الناس اختيار طريق الإيمان.

المبحث الثالث:رد الشبهات التي تثار حول حرية الرأي والمعتقد في الإسلام.

الفصل الأول: الحرية مكانتها وأسسها وضوابطها في ضوء مقاصد الشريعة

المبحث الأول: مكانة الحرية في ضوء مقاصد الشريعة ونصوصها.

من المقرر لدى كافة العلماء أن التشريع الإسلامي يهدف إلى تحقيق مقاصدَ عاليةٍ، وحِكمٍ جليلةٍ، منها حماية وحفظ الضرورات، التي لابد منها لقِوَام أي مجتمع، ويأتي على رأس هذه الضرورات: حفظ حياة الإنسان وصون كرامته، فلا يجوز انتهاك حرمته؛ لا في جسده، ولا في ماله، ولا في عرضه، أو تقييد لحريته وفكره، وهذا الحق يقرّره الإسلام للإنسان من أول يوم يأتي إلى هذه الحياة؛ حيث تولد هذه الحرية والكرامة مع ولادته، يقول الإمام القرافي: "من ادعى على رجل الرِّق لم يقبل قوله حتى يقيم البينة على الرّق، فدل على أن الظاهر في الناس الحرية".[1]

قال الدكتور صبحي الصالح رحمه الله:(ومن حق الحياة وحق التكريم ينبثق حق الحرية .... فحرم الإسلام استرقاق الحر دون سبب مشروع – غالبا ما يكون بعد الأسر في الحرب – وذهب مثلا بين الناس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا)، وكأني بالمادة الأولى من الإعلان[2] قد اقتبست صياغتها من كلمة الفاروق عمر حين يقول: (يولد الناس جميعا أحرارا متساوين في الكرامة وفي الحقوق، وهم ذوو عقل وضمير، ويجب أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء)[3]

---

[1] – القرافي، أحمد بن إدريس، الفروق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م، ج1، ص353.

[2] – المقصود به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[3] – صبحي الصالح، معالم الشريعة الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1975، ص194.

وقد أخذ بعض المستشرقين على الإسلام اعترافه بالرّق وإباحته له؛ ويَعْتبر ذلك نقضا لمبدأ الحرية من أساسه، والحقيقة أن الإسلام حين نزوله وَجَدَ نظام الرّق قائما، ففتح باب التحرير فيه بصورة تؤدي إلى القضاء عليه تدريجيا، فقد كانت روافد الرّق في العصر الذي ظهر فيه الإسلام كثيرة متنوعة[1]، وقد جعل المصطفى عليه الصلاة والسلام فداء الأسير في موقعة بدر الكبرى تعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة، ومما يدل على حرص الإسلام على تصفية الرّق وتشوُّفِه إلى الحرية ما سلكه حيال العتق وتحرير العبيد، فقد كانت منافذ العتق قبل الإسلام ضيقة كل الضيق، فلم تكن له إلا سبيل واحدة؛ وهي رغبة المولى في تحرير عبده، فجاء الإسلام ففتح أبواب الحرية على مصاريعها، وتلمس للعتق ما يكفي، لقد عمد الإسلام إلى طائفة كبيرة من الجرائم والأخطاء التي يكثر حدوثها، وجعل كفارتها تحرير الرقيق، فالإسلام ينظر إلى تحرير الرقيق على أنه قربة يتقرب بها الإنسان إلى ربّه ويُكَفِّر بها خطاياه، فمن ذلك على سبيل المثال:

1- كفارة القتل الخطأ، فقال تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ) (سورة النساء: من الآية 92)

2- كفارة الظهار: يقول تعالى: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (سورة المجادلة: 3)

3- كفارة الحنث في اليمين: قال تعالى: (لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ

---

[1] - الدكتور إبراهيم بن عبدالله السعدان، حقوق الإنسان في مقررات العلوم الشرعية، منشور بمجلة البحوث الأمنية، الرياض، العدد 32، 2006هـ، ص 153.

مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (سورة المائدة: من الآية 89)

4- كفارة الجماع في نهار رمضان: فمن جامع امرأته متعمدا، عليه كفارة عتق رقبة خطيئته.

5- بجانب هذا كله حبَّب الإسلام إلى الناس تحرير الرقيق، وجعله أكبر قربة يتقرب بها المؤمن إلى الله، قال تعالى: (فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكُّ رَقَبَةٍ) البلد: 11- 13)

وهكذا نجد الإسلام قد قام بترسيخ مبدأ الحرية فيما شرع من أحكام، وقاوم الرّق مقاومة منظمة، وتدرج في القضاء عليه،" ولقد أوشك الإسلام – بتضييقه مصادر الرّق – أن يلزم المسلمين بالعِتق، لأنه كان يتوقع انتهاء الرقيق في العالم إلى الحرية الكاملة بعد أجل مسمى محدود"[1]، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التشريعات المتعلقة بأحكام العتق ومسبباته، في أبواب فقهية شتّى مثل: الميراث والزكاة والشهادة وغيرها.

ومن مظاهر تلك الدعوة والرغبة في تحرير الرقاب ما نجده في اجتهاد بعض العلماء وتشدّدهم في العمل بكفارة العتق. يقول أبو حامد الغزالي متحدثا عن وجوب تعيين المفتي لهذه الكفارة في حالات مخصوصة: "يقول المفتي لمن وجبت عليه كفارة اليمين: تصدق بعشرة أمداد من البر، لأنه يرى ذلك أسهل عليه من العتق، ويعلم من عادته أنه لو خير بينها لاختار الإطعام على العتق ليسره، فيكون ذلك باعثا على تخصيصه بالذكر"[2]، فالحرية في الشريعة الإسلامية حياة والرق تلف، وفي تفسير الإمام النسفي عند قوله تعالى:" وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ"[3]،

---

[1] - نفس المرجع، ص195.

[2] - الغزالي، أبو حامد، المستصفى، ط1، 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، ص54.

[3] - سورة النساء، الآية 92.

قال مُعلِّلا هذا الحكم الذي وردت به الآية: "إنه (أي القاتل) لما أخرج نفسا مؤمنة من جملة الأحياء لزمه أن يدخل نفسا مثلها في جملة الأحرار، لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها"[1]

وكذلك يندرج فك الرقاب من العتق ضمن مصارف الزكاة الثمانية: قال تعالى: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ "[2]

ومن مظاهر اهتمام الإسلام بالحرية ومكانتها؛ ما نلمسه بوضوح فيما يلي:

1 - الحرية سبب في أهلية المكلفين وتحملهم للأمانة

ذلك أن الحرية شرط في أداء كثير من العبادات، ولهذا فقد نص العلماء بأن أهلية الإنسان تسقط بفقده لحريته، ومن وراء ذلك حقوقه كإنسان كرمه الله، ونادى بحفظ حقه في الحياة، ولأن الحرية من صفات الكمال، فإن الآدمي يصير بها أهلا للولايات وتملك الأشياء، واستحقاق الكرامات الموضوعة للبشر، كما أن فقد الحرية يسقط عن صاحبه حق التعبد لله تعالى، ويُنقِص ذلك من دينه، فتضيع بسبب ذلك حقوق الله تعالى تجاهه كوجوب الزكاة والجمعة وغيرها، وهذا ما جعل الشريعة الإسلامية تتشدّد في تأكيد منح حق الحرية لكل إنسان، وفي الحديث: (ثلاث جدّهن جد وهزلهن جدّ، وذكر منها الإعتاق)[3]، يقول السرخسي: "..فإذا قال السَّيِد

---

[1] - النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، طبعة القاهرة، 1344هـ، ج1، ص189.

[2] - التوبة الآية 60.

[3] - أخرجه ابن كثير في تفسيره:630/1، والطبراني في المعجم الكبير:304/18حديث780، وحسنه الترمذي، إرواء الغليل 228/6. انظر تخريجه أيضا في:
www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=141098

لعبده أنت حر ثم قال نويت به الحرية عن الرّق والملك، فإنه يكون ذلك بيانا صحيحا، لأنه تقرير للحكم الثابت بظاهر الكلام لا تغيير لها.[1]

ولهذا كان من المقرر شرعا أن فاقد الحرية (العبد) هو ناقص في شخصيته كمكلف، فاقد لأهلية تحمل الأمانة؛ التي خلق الله الإنسان لأجلها، وهي أمانة الاستخلاف في الأرض وإقامة دين الله، يقول السرخسي: " الله تعالى لما خلق الإنسان لحمل أمانته أكرمه بالعقل وألزمه ليكون بها أهلا لوجوب حقوق الله تعالى عليه، ثم أثبت له العصمة والحرية والمالكية ليبقى؛ فيتمكن من أداء ما حُمِّل من الأمانة، ثم هذه العصمة والحرية والمالكية ثابتة للمرء من حين يولد.[2]

2- الشريعة تَكْفُل حقوق أهل الذّمة وتضمن لهم حرية المعتقد والتعبد[3]

فالشريعة الإسلامية بسموّ أحكامها كانت رحمة للعالمين، عمّت خيراتها وبركاتها جميع الخلق، فهي تهدف إلى حماية وصون جميع رعاياها، ولا تقيم وزنا لاختلاف معتقداتهم، أو أجناسهم أو ألوانهم، وهي بذلك تدعو إلى التعايش والاحترام المتبادل بين المسلمين وغيرهم من أتباع الأديان الأخرى، ومن باب الإنصاف نقول بأن الجميع قد شارك في بناء الحضارة العربية الإسلامية، تلك الحضارة العالمية الأولى في تاريخ البشرية، التي نالت حظا وصيتا، حيث أيقظت الأمم الأخرى من سباتها العميق؛ لتخرج إلى عالم النور، ولتستقبل عصر العلم والحضارة، ولم تقف

---

[1] - السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد، أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص28.

[2] - السرخسي: المصدر السابق، ج 2، ص 334.

[3] - ينظر عن ذلك بإسهاب: د. محمد عمارة، الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي، ضمن بحوث المؤتمر الرابع عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2003م صفحة 447، د. عبدالحميد أحمد أبوسليمان، النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية، ط1، 1993، مطابع الفرزدق، ص88، و202 وما بعدها.

الحرية الدينية التي منحها المسلمون لأهل الكتاب عند هذا الحد، فيحدثنا التاريخ كيف كان يساهم حكام المسلمين في إقامة وتعمير وترميم معابد وكنائس اليهود والنصارى، دون تقييد أو تحديد للموقع أو المساحة أو الارتفاع أو أعدادها، كما تركوا لهم حرية اختيار كهنتهم، والتحاكم لشرائعهم، وكان النصارى واليهود يلجأون إلى القدس بسلام، لزيارتها والتبرك بمقدساتها في ظل الإسلام وسماحته، من دون خوف على أنفسهم، كما لم يتعرض المقيمون منهم فيها لأي أذى، إلاّ مع استهداف الغزاة لها، كما حدث في الحملات الصليبية، واعترف اليهود بفضل العرب، فأطلقوا على فترة تربو على قرون ثلاثة اسم (العصر الذهبي لليهود) وهكذا عاش الجميع في وئام وسلام في كَنَف النظام الإسلامي، جاء ضمن بنود المعاهدة التي عقدها البطل الفاتح والقائد العظيم خالد بن الوليد مع حيرة العراق لما استسلمت، سنة 633م، ما يلي:" لأهل حيرة دينهم، لهم كنائسهم وصوامعهم ومعابدهم، ولهم حمل الصلبان ودق النواقيس"، وهو ما يعكس سمو رسالة الإسلام، وجوهر دعوة القرآن لإصلاح البشرية، وأن المسلمين ليسوا أعداء السلام، وإنما هم صانعوه في العالم، لاعتمادهم على أصل راسخ من الاعتقاد الديني، والإخلاص والحزم في القول والعمل، يقول الأستاذ الكبير محمد الخضر حسين معلقا على هذه المعاملة لأهل الذمة: "وإبقاء المحكومين على شرائعهم وعوائدهم، منظر من مناظر السياسة العالية، وباب من أبواب العدالة يدخلون من قبله إلى أكناف الحرية.[1] ويقول ابن حزم مبيّنا كفالة الشريعة لحق أهل الذمة ولحريتهم التي لا يجوز الاعتداء عليها: "وسورة براءة مبيّنة لأحكام أهل الذمة التي لا يجوز تعديها، وهي

[1] – محمد الخضر حسين، محاضرات إسلامية، المطبعة التعاونية، القاهرة، ط 1974م، ص 45.

ناسخة لكل ما كان قبلها.[1] كما بينت نصوص الوحي أن احترام أهل الذمة واجب، فأمرت ببرهم والإحسان إليهم، قال تعالى: " لا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[2]. فالشريعة إنما جاءت لتكفل حرية الإنسان، سواء أكان مسلما، معتقدا ملتزما بأحكام دينه، أم كان ذميا من أهل الكتاب، وذلك لأن المجتمع إنما ينمو بالحرية، فيسعى أفراده في ظل العدل والمساواة لتحقيق مصالحهم، ولو تغايرت أديانهم وشرائعهم.

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الشريعة الإسلامية هي أول شريعة أباحت حرية الاعتقاد، وعملت على صيانة هذه الحرية، وحمايتها إلى آخر الحدود، فلكل إنسان - طبقاً للشريعة الإسلامية - أن يعتنق من العقائد ما شاء، وليس لأحد أن يحمله على ترك عقيدته أو اعتناق غيرها أو منعه من إظهار عقيدته.

وكانت الشريعة الإسلامية عملية حين قررت حرية العقيدة، فلم تكتف بإعلان هذه الحرية وإنما اتخذت لحمايتها طريقين:[3]

أولاهما: إلزام الناس أن يحترموا حق الغير في اعتقاد ما يشاء وفي تركه يعمل طبقاً لعقيدته، فليس لأحد أن يكره آخر على اعتناق عقيدة ما أو ترك أخرى، ومن كان يعارض آخر في اعتقاده فعليه أن يقنعه بالحسنى، ويبين له وجه الخطأ فيما يعتقد، فإن قبل أن يغير عقيدته عن اقتناع فليس عليهما حرج، وإن لم يقبل فلا يجوز إكراهه ولا الضغط عليه، ولا التأثير عليه بما يحمله على تغيير عقيدته وهو غير راضٍ، ويكفي صاحب العقيدة المضادة

---

[1] - ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط وت)، ج 5، ص 640

[2] - سورة الممتحنة الآية 8.

[3] - تراجع عند، عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي، دار التراث، ج1، ص 31 وما بعدها.

أنه أدى واجبه؛ فبين الخطأ، وأرشد إلى الحق، ولم يقصر في إرشاد خصمه وهدايته إلى الصراط المستقيم. واقرأ إن شئت هذه المعاني صريحة واضحة في قول تعالى لرسوله: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)[1]، وقوله: (وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ)[2]، وقوله: (فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ* لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ)[3]، وقوله: (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلا الْبَلاغُ الْمُبِينُ)[4].

ثانيهما: إلزام صاحب العقيدة نفسه أن يعمل على حماية عقيدته، وأن لا يقف موقفاً سلبياً، فإذا عجز عن حماية نفسه فقد تحتمت عليه الهجرة من هذه البلدة التي لا تحترم فيها عقيدته، ولا يمكَّن من مباشرة شعائر دينه، فإن لم يهاجر وهو قادر على ذلك؛ فقد ظلم نفسه قبل أن يظلمه غيره، وارتكب إثماً عظيماً، وحقَّت عليه كلمة العذاب، أما إذا كان عاجزاً عن الهجرة فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وهذا هو القرآن ينص صراحة على ذلك في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيرًا* إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً* فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللّهُ عَفُوًّا غَفُورًا)[5].

يقول الأستاذ عبدالقادر عودة رحمة الله عليه بعد بيانه لمسالك الشريعة في حماية أهل الذمة، وإعطائهم الحرية الكاملة في العمل وفق معتقداتهم: "

---

[1] - سورة البقرة: من الآية 256.

[2] - يونس: 99.

[3] - الغاشية: 21 – 22.

[4] - النور: 54.

[5] - النساء: 97 – 99.

وقد بلغت الشريعة الإسلامية غاية السمو حينما قرّرت حرية العقيدة للناس عامة؛ مسلمين وغير مسلمين، وحينما تكفلت بحماية هذه الحرية لغير المسلمين في بلاد الإسلام، ففي أي بلد إسلامي يستطيع غير المسلم أن يعلن عن دينه ومذهبه وعقيدته، وأن يباشر طقوسه الدينية، وأن يقيم المعابد والمدارس لإقامة دينه ودراسته دون حرج عليه، فلليهود في البلاد الإسلامية عقائدهم ومعابدهم، وهم يتعبدون علناً وبطريقة رسمية، ولهم مدارسهم التي يعلمون فيها الدين الموسوي، ولهم أن يكتبوا ما يشاءون عن عقيدتهم وأن يقارنوا بينها وبين غيرها من العقائد ويفضلوها عليها في حدود النظام العام والآداب والأخلاق الفاضلة، وكذلك حال المسيحيين مع اختلاف مذاهبهم وتعددها، فلكل أصحاب مذهب كنائسهم ومدارسهم، وهم يباشرون عباداتهم علناً، ويعلمون عقائدهم في مدارسهم، ويكتبون عنها وينشرون ما يكتبون في البلاد الإسلامية."[1]

3 – من مظاهر سماحة المسلمين مع أهل الذمة

ومن الأدلة والشواهد على سماحة المسلمين مع أهل الذمة، تلك النماذج المشرقة التي يرويها لنا التاريخ الإسلامي، حيث تولى أهل الكتاب مناصب عالية، ووظائف سامية في الدولة الإسلامية، في مصر والشام وغيرها من البلاد، فكان منهم وزراءَ ذوي مكانة من السلطان والأطباء وغير ذلك، وكانت لهم الحرية المطلقة في التعبد وإظهار شعائرهم، وتعلم مسائل دينهم، فمن ذلك ما ذكره الصفدي في ترجمة الحسن بن علي بن هود الأندلسي أن جماعة من اليهود كانوا يدرسون عليه كتابهم "الدلالة" وهو في أصول ديانتهم، فأسلم على يده منهم جماعة، وينقل لنا في موضع آخر أن البسط والقناديل كانت تُستَعَار من المساجد بمصر لبعض كنائس النصارى في يوم أعيادهم، وإن اعترض بعض

---

[1] – التشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ج1، 32 – 33.

العلماء على ذلك.[1] وفيما يلي نذكر بعض التراجم الشاهدة لما نقول؛ ذكرها الإمام الصفدي في كتابه أعيان العصر وأعوان النصر:

1 – الطبيب اليهودي أسد، المعروف بأُسَيْدَة، كان ذكيا، له مشاركات في المعقول، وله معرفة واسعة بالطب والجراح والكحل وغير ذلك، قال صلاح الصفدي: " لم يُر أقدم منه على الجراحة في جبر ما يكسر من العظم ويُهاض، باشر الجراحات العظيمة للأمراء الكبار ،،، وكان الملك المؤيد صاحب حماة يحبه ويقرّبه، وبلغني أنه – رحمه الله تعالى – أوصى له بشيء من كتبه، ورتب له راتبا كفاه وملأ كفّ رجائه وسدّ فاه،، وكان يتردد إلى العلامة تقي الدين بن تيمية، ويجتمع بالشيخ صدر الدين بن الوكيل، ويبحث معهما،،، ولم أر من يعرف علم الفراسة أحسن منه ،،، وقال لي: جبرت رجلا وداويتها بقدوم ومنشار ومثقب"[2]، ويقول الصفدي إنه اجتمع به مرات بصفد ودمشق وحلب والقاهرة، وهذا يدل على اشتهاره وحرية تنقله دون مضايقة، ومات على دينه بعد 730 هـ.

2 – وهذا جمال الدين الفاضل رئيس الأطباء بالديار المصرية، كان يهوديا فأسلم سنة 690 هـ، كان طبيبا فاضلا، وله اليد الطولى في المنطق والهندسة، وله جاه وشهرة بين الناس، مات 718 هـ، وقد خلف من الذهب ما قيمته ست مئة ألف درهم.[3]

3 – وأما ابنه إبراهيم، فكان قاضيا كبيرا ورئيسا للأطباء، يخشى ويرجى لمكانته من السلطان، فلم يكن لأحد مكانه عنده، وإشارته وشفاعته عند سائر

---

[1] – صلاح الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 1418هـ،202/2، 203، 583/3، 319/5

[2] – أعيان العصر:488/1 – 490.

[3] – أعيان العصر: 442/1.

أهل الدولة مقبولة، حتى في العزل والولاية، وكان دائم التشريف، وله رواتب وأملاك تزيد عن الوصف، بما لم يتفق مثله لغيره، مات سنة 756 هـ.[1]

4 – القاضي إبرهيم بن حباسة، كان نصرانيا عاملا بالدولة، أسلم وعمل استيفاء صفد وحلب ودمشق، ومات سنة 728 هـ .

5 – الطبيب إبراهيم بن الرشيد رئيس الأطباء بمصر والشام، كان نصرانيا عُرض عليه قبل أن يسلم أن يكون بطريكا للنصارى بمصر، فما وافق على ذلك وأسلم. وأخباره في الطب والجراحة كثيرة وعجيبة، وكانت تركته ثلاث مئة ألف دينار من الذهب، قال الصفدي: وهذا أمر تجاوز الحد والمقدار.[2]

6 – رزق الله بن فضل، كان نصرانيا ثم أسلم، تولى قبل إسلامه عدة وظائف، منها: استيفاء الخزانة والخاص، والنيابة في القضاء، وبعد إسلامه رتب سُبعا يقرأ في الجامع الأزهر، وقرر نصيبا من الصدقات، وكان يرسل في كل سنة ستين قميصا إلى الحرمين، وليس هذا فحسب بل كان حريصا على إسلام عبيده وغلمانه النصارى، ومن فضائله ما يرويه عنه الصفدي قال: كان يفصّل قماشه ويقول للخياط: طوّله عن تفصيلي، وكفّ الفضل إلى الداخل، فسألته عن ذلك فقال: أنا قصير، وأهب قماشي لمن يكون أطول مني، فإذا فتق ذلك الفضل جاء طوله!، وكان كثيرا ما يهب قماشه، وقلما غسل له قماشا إلا إن كان أبيض.[3]

7 – يوسف بن أبي البيان، رشيد الدين، كان يهوديا وأسلم اختيارا من غير إكراه، لأنه كان يجتمع بشيخ الإسلام بن تيمية.

8 – محمد بن فضل الله، كان كاتبا نصرانيا ثم أسلم وتسمى محمد، وكان إذا مرّ بكنيسة قال: (ربّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) قال الصفدي: "القاضي الكبير الرئيس الشهير ناظر الجيوش بالديار المصرية، لا يمكِّن السلطان في الغالب من

---

[1] – أعيان العصر: 54/1 وما بعدها.

[2] – أعيان العصر: 134/1.

[3] – أعوان العصر: 366/1 – 367.

فعل ما يريد، فكان للناس رحمة، وفي أمان على أموالهم وأرواحهم، ولما أسلم أعرض عن النصارى جملة، فلا يقربه نصراني ولا تحوي داره نصرانيا " ويحكي الصفدي أنهم حاولوا إلزامه بالإسلام أولا فامتنع، وهمّ بقتل نفسه بالسيف، وتغيّب أياما ثم إنه أسلم وحسن إسلامه إلى الغاية، فحج غير مرة، وزار القدس غير مرة، وفي بعض المرات أحرم من القدس وتوجّه إلى مكة محرما من هناك، وبنى مساجد كثيرة بالديار المصرية وعمر أحواضا كثيرة في الطريق، وبنى بنابلس مدرسة، وبنى بالرملة بيمارستانا وأكثر من أفعال البر.[1]

هذا وإذا كان التسامح من أخلاق الإسلام والمسلمين ومن شيمهم، فهذا لا يعني السكوت عن المعتدين، والمناوئين، والطاعنين في الإسلام ونبيّه عليه السلام، فقد حدثنا التاريخ أن كل من تطاول على الإسلام، بنشر الضلال والزندقة أو قام بالطعن في النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لن يجد السماحة خلقا وإنما يجد سيفا صارما مسلولا يُضرب به عنقه، وهذه نماذج من ذلك:

1 – ذكر الصفدي في أعيان العصر، أن نصرانيا يعرف بابن الزِبطْر، كان عاملا في للدولة في حمص، وقع منه تعرض بكلام قبيح لا يليق ذكره في حق سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام الناس عليه فسعى في الباطن، وسكنت القضية، ثم إن الناس أقاموا عليه دعوى، مثبتة بالشهود، فلما ضاق به الأمر ادعى أنه أسلم، فحمل إلى دمش، وعُرِض على تقي الدين السبكي ففوّض الحكم فيه لقاضي الحنابلة جمال الدين المرداوي الحنبلي، فحكم بسفك دمه، وضربت عُنقه في سوق الخيل، في سنة 751 هـ، وبحضور قضاة المذاهب الأربعة.[2]

2 – وهذا إسماعيل بن سعيد الكردي المصري، قال الصفدي في ترجمته:" تظاهر بالزندقة، وتجاهر بالمعاصي وصلابة الحَدَقَة، وسمعت منه كلمات سيئة

---

[1] - أعوان العصر:5/53 – 56.

[2] - أعيان العصر وأعوان النصر: 3/728، 729.

في حق الأنبياء البررة الأصفياء، ورمي بأمور عظام، يذوب منها اللحم والجلد وتفتّتُ العظام، لا جرم أنه أطاح السيف برأسه، وجرّعه من الموت الأحمر كاسه، وكان المذكور عارفا بالقراءات، واشتغل بالفقه والنحو والتصريف، وكان يحفظ قطعة من التوراة والإنجيل، وكان طلق العبارة، سريع الجواب، حَسن التلاوة، وكان لا يزال (الحاوي) في الفقه و(العمدة) في الحديث و(الحاجبية) في كمِّه، ولكن الله تعالى مكر به، فاجتمع له القضاة الأربعة يوم الإثنين سادس عشر من صفر سنة عشرين وسبع مئة، وضربوا رقبته بين القصرين، والذي حكم بقتله قاضي القضاة تقي الدين السبكي، وكان يوما مشهودا.[1]

4 - علاقة الحرية بتنزيل الشريعة في واقع الناس

ومما يبين وجه العلاقة بين الشريعة والحرية، أن تنزيل الأحكام التشريعية، وتطبيقها في واقع الناس مشروط بتهيئة المجتمع؛ مِن خلال إشاعة مناخ الحرية، حتى يختار الناس ما يرونه الأصلح لحياتهم، فلا يحال بينهم وبين اختيارهم، لما يعتقدونه الأنفع من تشريعات وأحكام، بإرادتهم الحرة، حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وعندها يسفر الصباح لذي عينين، ويتأكد نجاح تطبيق الشريعة، فالحرية في الواقع سابقة على الالتزام بتطبيق الشريعة؛ بدليل أن الله سبحانه وتعالى لم يطالب الإنسان بالعبادات، والتزام التكاليف الشرعية إلا بعد سن البلوغ، وتحمل المسئولية، وتكون لهذا الإنسان الإرادة والاختيار الكامل، قال تعالى: " وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ "[2]، ومن هنا قرر بعض المفكرين أنه لا مجال للمفاضلة بين الشريعة والحرية في تقديم إحداها عن الأخرى، لأن الحرية مما فطر الله الإنسان على طلبه منذ ولادته، كما أن الإسلام - والشريعة جزء

---

[1] - أعيان العصر: 499/1.

[2] - سورة الكهف الآية 29.

منه- كذلك مما فطر الله عليه الإنسان، " فِطْرَت اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ "[1]

إذن؛ فلا جدوى ولا فائدة تُرتجى من الدعوة إلى تطبيق الشريعة والمناداة بها، في ظل نظم شمولية تحكم المسلمين، وتُخِضعهم لإرادة فرد أو حزب واحد معين، ففي ذلك تعطيل للشريعة، ونقض لأصولها، وهدم لمقاصدها، ولن تقوم قياما سليما ما لم يكن الناس أحرارا في اختياراتهم، ويكون تطبيق الشريعة نابعا من قناعاتهم، بأنها تحقق لهم مصالحهم، وأنها تدفع وتدرأ عنهم المفاسد، لهذا فلا أولوّية ولا أفضلية بين الحرية والشريعة؛ من حيث تحقُّقهما في حياة الإنسان، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، واجتماعهما هو الذي يحققهما معا، وتطبيق الأحكام الشرعية هو الذي يحافظ على حريات الناس، في حدود ما رسمته الشريعة من ضوابط تنظم هذه الحريات ولا تصادرها[2]، لاشك أن نجاح تطبيق الشريعة هو الذي يضمن بقاء واستمرارية الحرية للجميع، وفي المقابل الحرية هي الطريق السهل إلى تطبيق الشريعة، لهذا وجب التحذير من عواقب التسرع في الدعوة إلى إسقاط الشريعة على المجتمع وتنزيل أحكامها جزافا، من غير توفير لضمانات نجاح هذا التنزيل للنصوص والأحكام، فالشريعة لا تقوم على الإكراه، أو أن ينصب الحاكم نفسه متكلما باسم الرب والدّين، فيقع

---

[1] - سورة الروم الآية 30.

[2] - لعله من المناسب في هذا المقام المقارنة - بقصد التّذَكُر والتّدبّر والاعتبار - بين هامش الحرية الذي كان ممنوحا لجمعية العلماء المسلمين بالجزائر إبّان الاستعمار، فكانوا يتحركون في ظله؛ ومع قلة الوسائل فقد قاموا بأداء واجب الدعوة والتعليم والإصلاح، وبين واقع العلماء اليوم، وما نلاحظه من مصادرة للحريات، ومنع لحرية الرأي والتعبير، وسياسة تكميم الأفواه، فسدّت بذلك أبواب الدعوة إلى الله أمام العلماء والدعاة المصلحين؛ وكان نتيجة ذلك ما نرى عليه الأمة؛ من ضعف في الوازع الديني، وانحطاط وتردٍ في الأخلاق، وبروز مظاهر تسيء إلى أمة المليون ونصف مليون شهيد، كل ذلك بسبب تقييد الحريات.

في أشدّ وأقبح الدكتاتوريات وجها؛ وهي دكتاتورية الدّين المنتحل والمزيف، وهو بعينه ما وقع فيه أهل الكتاب قبلنا، حيث جَنَت على العالم جناية عظيمة، وكانت سببا في ملأ الأرض علمانية وإلحادا، وطَرْد للدّين وتشريعاته من حياة الناس، فالمجتمع الحر تجعله الشريعة رقيبا وحكما على تصرفات أبنائه، وهذا هو الصواب وروح الشريعة والدين معا.

المبحث الثاني: حب الحرية فطري في الإنسان

إن الحرية من القيم التي تلتقي عندها مشاعر البشرية جمعاء، فهناك صلة عاطفية أصيلة تربط الجميع بهذه القيمة "الحرية"، منذ بدء الخليقة إلى يوم الناس هذا، ويخطئ من يظن أن الحرية هي ظاهرة حديثة في تاريخ الإنسانية، وكونها نتاج الكيانات الحضارية التي مر بها الإنسان في حياته على الأرض، فالحرية متجذرة في فطرة الإنسان، جُبِل على حبّها وطلبها منذ اللحظة الأولى لولادته، يقول الأستاذ الدكتور محمد سليم العوّا: "إن حرية الإنسان مقدسة – كحياته سواء بسواء- وهي الصفة الطبيعية الأولى بها يولد الإنسان (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة)، وهي مستصحبة مستمرة ليس لأحد أن يعتدي عليها."[1]

فالحرية منحة إلهية فطرية وليست منحة تشريعية، "الحرية حقيقة تكوينية في الإنسان، ليست تشريعية معطاة.. فالتشريع، أي تشريع كان، لا يمنح الإنسان الحرية لسبب أساسي، وهو أن الحرية موجودة تكوينيا في الإنسان، فالإنسان خلق حرا، وكل ما على التشريعات سواء كانت وضعية أو إلهية هو أن تمنع مصادرة هذه الحرية أو العبث بها"[2]

---

[1] - محمد سليم العوا، حقوق الإنسان في الإسلام، نشر العلاقات الدولية بمنظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1988م، ص100

[2] - محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1999م، ص 126.

فالحرية إذن خلق رباني مركوز في نفس الإنسان منذ ولادته، وليست غريزة لأنها لو كانت غريزة لما استطاع أحد تفويتها عن نفسه، يقول علال الفاسي"الحرية الإسلامية جعل قانوني يتفق مع إنسانية الإنسان وفطرته، وليست حقا طبيعيا يستمد من غريزة الرجل المتناقضة"[1]

المبحث الثالث: حرية الإنسان في الإسلام متعلقة بالتكليف الشرعي

وذلك يعني أن الإنسان لا يمكنه أن يزاول حريته ويعيشها على وجه الكمال والتمام إلا في ضوء ما شرعه الخالق سبحانه، وما حدّ من حدود، فحتى تكون هذه الحرية محققة لمقاصدها، فلابد أن تكون في نطاق المسؤولة، منوطة بها، حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى وعبودية للشهوات التي لا حدود لها، وما يصحب ذلك من فساد للفرد والمجتمع على السواء، فبنزول الوحي يدرك الإنسان التكاليف الشرعية الجالبة لمصالحه المانعة لمفاسده، وعليه يتضح أن الحرية الحقيقية المسؤولة إنما تبدأ مع نزول الوحي الذي يرشد الإنسان لضوابط هذه الحرية حتى تكون نفعا لا ضرر فيه، هذا على المستوى الإنساني العام، أما على المستوى الفردي الخاص فإن الحرية لا يمكن ممارستها فعليا إلا بعد التكليف الشرعي لكل فرد وهو سن البلوغ، حيث يصبح الإنسان مسؤولا عن أفعاله يحاسب عليها. يقول علال الفاسي في مقاصده: "فالإنسان ما كان ليصل لإدراك حريته على الوجه الذي أراده الإسلام لولا نزول الوحي، ولولا الرشد الديني الذي جاء به القرآن، ".. إن الحرية لا تعني أن يفعل الإنسان ما يشاء ويترك ما يريد، فذلك ما يتفق مع طبيعة شهوته، ولا يتفق مع طبائع الوجود كما ركب عليه،

---

[1] – علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، مكتبة الوحدة العربية الدار البيضاء المغرب، ص 248.

ولكنها تعني أن يفعل الإنسان ما يعتقد أنه مكلف به، وما فيه الخير لصالح البشر أجمعين. وإيمان الإنسان بأنه مكلف هو أول خطوة في حريته[1].

المبحث الرابع: الأسس الفكرية للحرية الدينية

للحرية في التصور الإسلامي أسس وأركان، تَسْتَمِد منها وجودَها، واعتبارَها، لكي تؤتي ثمارها، لابد من معرفتها لمن أراد أن يقف على حقيقتها، تلك الأسس هي التي تحدد الإطار المرجعي لفهم الإنسان لدوره في الحياة، فيعلم أنه مخلوق لخالق عظيم، قادر مريد، وأنه أرسل إليه نبيا رسولا، وأنزل كتابا، ووضع حدودا وشرائع، لا يجوز له الخروج عنها، من هنا كان الإنسان مكلفا، أي ملتزما بشريعة تأمره وتنهاه، ولاشك أنه بدون هذه الأسس وهذا الفهم، فستكون هذه الحرية منقوصة، معيبة، عديمة المسؤولية، قوامها الفوضى، ومادتها الأوهام والهوى والتحيز، وفيما يلي نتناول بإيجاز أهم هذه الأسس.

الأساس الأول:الإرادة الإنسانية والقدرة على الاختيار

للوقوف على قيمة هذا المبدأ أو الأساس المتعلق بالحرية نقف عند مصطلحات هذا الأساس فنشرحها.

- الإرادة: ما به يصح للفاعل أن ينفذ ما قصده، وأن يرجع عنه. أو بمعنى آخر: تردد الفاعل بين البواعث على الفعل والترك.

- القدرة: صفة بها الإيجاد والإعدام.

- الاختيار: ثبوت الصفتين السابقتين يستلزم بالضرورة ثبوت حرية الاختيار للفعل

وصنف العلماء الأفعال إلى ضربين:

الأول: ما يجبر عليه الإنسان من أفعال، مثال ذلك: (ما يودع في العقول من ذكاء أوغباء، الأمزجة وما يلابسها من هدوء أو عنف، الأجسام وما

---

[1] - علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، ص 248

تكون عليه من طول وقصر، وجمال أو قبح، الزمان الذي يولد فيه المرء، الوالدان اللذان ينحدر منهما الإنسان، ما تتركه الوارثة من خواص وغرائز وميول، الحياة والموت، الصحة والمرض، السعة والضيق في الرزق، وغيرها من الأمور التي علمها الله وأرادها ونفذها استقلالا ولسنا منها في كثير أو قليل)[1].

الثاني: أفعال نشعر حين أدائها بيقظة عقولنا، وحركة ميولنا، ورقابة ضمائرنا[2].

يقول صاحب جوهرة التوحيد متحدثا عن كلا الصنفين من الأفعال: "والواجب اعتقاده: أن بعض أفعاله صادر باختياره، والبعض الآخر باضطراره، لما يجد كل عاقل من الفرق الضروري بين حركة البطش وحركة المرتعش."[3].

فالصنف الثاني هو الذي يعنينا وتتعلق به حرية الإنسان وإرادته في الفعل، وأولها فعل الإيمان أو الكفر، وفي هذا الصنف يتحمل الإنسان مسئولية أفعاله. قال تعالى:" قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ"[4]. وإرادة الإنسان في هذه الأفعال – التي سبقت فيها المشيئة الإلهية- المتعلقة بحرية اختيار الإنسان، إنما هي سابقة إرادة الله في تقديرها بالإيجاد، وقد جاءت الآيات القرآنية تدلل على ذلك، قال تعالى: " وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا

---

[1] - انظر محمد عبدة، رسالة التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط وت)، ص 22- 23.

[2] - انظر محمد الغزالي، عقيدة المسلم، المكتبة الفيصلية، (بدون ط وت)، ص 98- 99.

[3] - إبراهيم البيجوري، شرح جوهرة التوحيد، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، (بدون ط)، 1994م، ص 106.

[4] - سورة يونس الآية 108

وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ "[1]. " مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ "[2]. " مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ "[3] . " إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً "[4].

فالإنسان مزود ضمن تركيبته النفسية بالإرادة، وهذه الإرادة هي التي جعلته يتعلق بحريته ويحبها ويسعى لامتلاكها، على اعتبار أنها وسيلة يعبّر بها عن إرادته في جلب ما به صلاحه ودفع ما فيه فساده. قال تعالى: " وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ "[5]، وقال تعالى:"إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً "[6].

فهذه الآيات دليل واضح على أن الإنسان في المفهوم الإسلامي والنظرة القرآنية أنه كائن مختارا وحرا، وأنه مسئول عما يصدر عنه من أفعال، وهذه المسؤولية لا يمكن أن تثبت إلا عبر امتلاك هذا الإنسان حريته.. فالحرية والمسئولية متلازمان فيما يتعلق بالأفعال من العقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي، والحرية هي المبدأ الذي يمكن الناس أن يختاروا ويقرروا ويفعلوا بوحي من إرادتهم وبمعزل عن أي ضغوط. قال تعالى مقررا مسئولية الاختيار للإنسان (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)[7]. يقول القرطبي في تفسير هذه الآية: "... والخطاب للنبي عليه السلام والمراد أمته، أي ما أصابكم يا معشر الناس من

---

[1] - آل عمران الآية 145.

[2] - سورة الشورى: الآية 20.

[3] - سورة هود الآية 15.

[4] - سورة الأحزاب الآية 28.

[5] - سورة البلد: الآية 10.

[6] - سورة الإنسان الآية 3.

[7] - سورة النساء: الآية 79.

خصب واتساع رزق فمن تفضل الله عليكم، وما أصابكم من جدب وضيق رزق فمن أنفسكم. أي: من أجل ذنوبكم وقع ذلك بكم"[1]

فالمولى عز وجل قد خص الإنسان بالإرادة الحرة في الاختيار، دون سائر المخلوقات لأفضليته وكرامته على الله تعالى.. والمتأمل في القرآن يرى الآيات الكثيرة التي تؤيد مذهب الاختيار الإنساني، وهي أكثر من الآيات التي تقول بالجبر..كما أن المتتبع للقرآن يجد أن إسناد الإرادة فيه إلى الإنسان يكاد يكون ضعف إسنادها إلى الله عز وجل حيث ورد إسناد لفظ أراد أو مشتقاتها ..للإنسان في نحو ثلاث وخمسون موضعا في حين ورد إسناده إلى الله في نحو إحدى وثلاثون موضعا.

الأساس الثاني: الكرامة الإنسانية

لقد جاء الإسلام منذ بداية تنزيله ليقرر كرامة الإنسان وعلو منزلته، حيث بدأت أول آيات قرآنية في الإسلام بتحرير الإنسان من الجهل ونورت طريقه للعلم، وقراءة كل ما في الكون باسم الله وحده، وهذا هو التحرير الثاني من الآية حيث حررته من الارتهان كليا لغيره من المخلوقات في فهم ما حوله من موجودات. قال تعالى: " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ "[2] وهذه هي أول خطوات التكريم للإنسان أن حررته من جهله ومن تبعية المخلوقات غير الراشدة.

لقد أوصى الإسلام كذلك باحترام الإنسان لأخيه الإنسان وعدم امتهانه أواحتقاره؛ لأنه مكرم عنده عز وجل: قال تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ "[3].

---

[1] - القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، (بدون ط وت)، ج 5، ص 285.

[2] - سورة العلق: الآية: 1 – 5.

[3] - سورة الإسراء: الآية 70

فتقرير الإسلام لهذه الكرامة الإنسانية للإنسان مكفول وثابت للفرد والجماعة على السواء، رجالا أو نساء، حكاما كانوا أو محكومين، ولا فرق فيها بين لون ولون، ولا بين جنس وجنس، وقد ذكر علال الفاسي في مقاصده أنواع الجهاد لتحصيل الكرامة، فجعل الجهاد للحرية أول أنواع هذا الجهاد، ثم قال: "الكرامة حق لكل أحد برا كان أو فاجرا، تقيا أو عصيا"[1]

ومن مظاهر ذلك تكريم للإنسان، أن الشريعة منحته حق الاختيار الحر، والإدارة التامة، في معتقده والدين الذي يعتنقه ويتعبد به، ويتجلى ذلك من خلال قوله تعالى:" لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ "[2]، وقوله عز وجل: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً)[3]، كما أن وجود أناس على الإيمان وآخرين على الكفر منذ بدء الخليقة دليل ساطع على هذه الحرية التي منحها الله لعباده، فقد زود العنصر الإنساني بالملكة العقلية التي بها يتاح إعمال الفكر، وحرية الاختيار بين طريقي الحق والباطل، قال تعالى: (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ)[4]،

وقال سبحانه: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)[5].

ومن المظاهر الدالة كذلك على تكريم الإسلام لهذا الإنسان، أن حرمت الشريعة الاعتداء على حريات وحرمات هذا الإنسان: حرمت سفك دمه وقتله إلا بحق فتحفظ بذلك حريته في حب خصوصية التملك، ففي الحديث النبوي: (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم

---

[1] - علال الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص 235

[2] - سورة البقرة: الآية 256

[3] - سورة الإنسان: الآية 3

[4] - سورة البلد: الآية 10

[5] - سورة الشمس: الآية 7-8.

فتقرير الإسلام لهذه الكرامة الإنسانية للإنسان مكفول وثابت للفرد والجماعة على السواء، رجالا أو نساء، حكاما كانوا أو محكومين، ولا فرق فيها بين لون ولون، ولا بين جنس وجنس، وقد ذكر علال الفاسي في مقاصده أنواع الجهاد لتحصيل الكرامة، فجعل الجهاد للحرية أول أنواع هذا الجهاد، ثم قال: "الكرامة حق لكل أحد برا كان أو فاجرا، تقيا أو عصيا"[1]

ومن مظاهر ذلك تكريم للإنسان، أن الشريعة منحته حق الاختيار الحر، والإدارة التامة، في معتقده والدين الذي يعتنقه ويتعبد به، ويتجلى ذلك من خلال قوله تعالى:" لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ "[2]، وقوله عز وجل: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً)[3]، كما أن وجود أناس على الإيمان وآخرين على الكفر منذ بدء الخليقة دليل ساطع على هذه الحرية التي منحها الله لعباده، فقد زود العنصر الإنساني بالملكة العقلية التي بها يتاح إعمال الفكر، وحرية الاختيار بين طريقي الحق والباطل، قال تعالى: (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ)[4]،

وقال سبحانه: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)[5].

ومن المظاهر الدالة كذلك على تكريم الإسلام لهذا الإنسان، أن حرمت الشريعة الاعتداء على حريات وحرمات هذا الإنسان: حرمت سفك دمه وقتله إلا بحق فتحفظ بذلك حريته في حب خصوصية التملك، ففي الحديث النبوي: (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم

---

[1] - علال الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص 235

[2] - سورة البقرة: الآية 256

[3] - سورة الإنسان: الآية 3

[4] - سورة البلد: الآية 10

[5] - سورة الشمس: الآية 7-8.

على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه)[1]؛ وحرمت الشريعة كذلك التجسس عليه والاعتداء على أمنه وطمأنينته واستقراره في مجتمعه وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنْ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً)[2]، وفي الحديث عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إياكم والظنّ فإن الظنّ أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا)[3]

إن الغاية الوجودية للإنسان في حد ذاتها تعتبر دليلا على هذه الكرامة للإنسان ولحريته. قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ)[4]. فالآية مقصدها تحرير الإنسان من عبودية غير الله وتعمير الأرض بعقيدة التوحيد، و عدم حني الإنسان هامته إلا لله سبحانه الذي خلقه وأنعم عليه.

الأساس الثالث: التكليف الشرعي

التكليف في اللغة مأخوذ من الكُلفة؛ وهي التعب والمشقة، يقال: تكَّلف الأمر: إذا فعله على كُلفة ومشقة، هذا أصله في اللغة، ثم أطلق التَّكليف في الشرع على الأمر والنهي؛ لأن المأمور بالفعل يفعل ما أُمر به على كُلفة من غير أن يدعوه إليه طبعه[5].

---

[1] - النووي، محيي الدين بن زكريا، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط 1، 1987م، كتاب البر، باب تحريم ظلم المسلم،ج 16، ص 120.

[2] - سورة الحجرات: الآية 12.

[3] - البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التدابر والتحاسد، ج 8، ص 23.

[4] - سورة الذاريات: الآية 56

[5] - البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، أصول الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1997م، ص 111.

والتكليف على ثلاثة أوجه: أمر ونهي وخبر، فالتكليفُ بالأمر كقوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ)[1] ونحوه، والتكليف بالنهي كقوله: (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً)[2]، والتكليف بالخبر على ضربين: أحدهما: في معنى الأمر كقوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ)[3]، والثاني: خبر في معنى النهي، كقوله تعالى: (لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ)[4].

تقدم معنا أن حرية الإنسان تبدأ فعليا بعد بلوغه ورشده، ودخوله دائرة التكليف الشرعي حيث يصبح مسؤولا عن حرية اختياره وكسب أفعاله.. فمن شرائط وجوب الفعل أن يكون المكلف، قادرا إما على الفعل أو على تركه لكي يصح منه الطاعة بفعل الأمور به أو المعصية بتركه"، وهذا ما يجعل من التكليف الشرعي قاعدة أساسية في بناء الحرية لدى الإنسان، والعبد المسلوب الحرية بالتأكيد منقوصة قدرته على الفعل.

المبحث الخامس: ضوابط الحرية في الفكر الإسلامي

مع حرص الإسلام واعترافه بالحرية الدينية، فإنه لم يترك تلك الحرية مطلقة بلا قيود أوضوابط، كي لا تنقلب إلى فوضى، وتصبح ذريعة في أيدي العابثين ليتوصّلوا من خلالها إلى تحقيق مآربهم، بتجاوز حدود الله ومخالفة أوامره، وانتهاك محارمه، خارج حدود الآداب العامة والأخلاق الفاضلة، وعليه فإذا كانت الشريعة قد قرّرت مبدأ الحرية، وجعلته مَقْصَدا شرعيا من يوم نزولها، فإنها وضعت لها ضوابط وقيودا؛ تمنعها من العدوان وإساءة الاستعمال من الناس عامة؛ مسلمين وغير مسلمين، وكان أول من قُيّدت حريُّته في القول محمد - صلى الله عليه وسلم - وهو رسول الله؛ الذي جاء

---

[1]- سورة النساء الآية 77

[2]- سورة طه: الآية 61

[3] - سورة البقرة: الآية 228.

[4] - سورة الواقعة الآية 79، وانظر البغدادي: المصدر السابق، ص 111- 112..

معلناً للحرية مبشراً بها وداعياً إليها، ليكون قوله و عمله مثلاً يحتذى، وليعلم الناس أنه لا يمكن أن يُعفى أحدٌ من هذه القيود، إذا كان رسول الله أول من قُيِّد بها مع ما وصفه به ربُّه من قوله: (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ).(سورة القلم، الآية: 3)

يقول الأستاذ عبدالقادر عودة رحمه الله تعالى: (لقد أمر الله رسوله أن يبلغ رسالته للناس، وأن يدعو الناس جميعاً إلى الإيمان بالله وبالرسالة، وأن يحاج الكفار والمكذبين ويخاطب عقولهم وقلوبهم، ولكن الله جل شأنه لم يترك لرسوله حرية القول على إطلاقها؛ فرسم له طريقة الدعوة، وبين له منهاج القول والحجاج، وأوجب عليه أن يعتمد في دعوته على الحكمة والموعظة الحسنة، وأن يجادل بالتي هي أحسن، وأن يعرض عن الجاهلين، وأن لا يجهر بالسوء من القول، وأن لا يسبِّ الذين يدعون من دون الله، فرسم الله لرسوله حدود حرية القول، وبين لنا أن الحرية ليست مطلقة وإنما هي حرية مقيَّدة بعدم العدوان وعدم إساءة الاستعمال.)[1]، هذا ويمكن تلخيص أهم هذه الضوابط في النقاط الآتية:

1/ ألا تؤدي حرية الفرد إلى الإضرار بالمجتمع وبحرية الآخرين، فتفوت بذلك حقوقا أعم، فحرية الفرد وحقوقه شرطها أن لا تضيع معها حرية وحقوق الآخرين، والفرد لا يمكنه أن يستأثر بحرية فائضة عن حدوده، ومستقطعة من حرية الآخرين، دون وجه حق، فحريته إنما تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين، إذن فلا تعارض بين الحريات والحقوق من منظور إسلامي، فهناك ترابط قوي ووثيق بين الحق والحرية، باعتبار الحرية حق للأفراد، كما أن الحق هو تحديد لمفهوم الحرية[2]، وأي تصادم أو تضارب بين هذه

---

[1] - التشريع الجنائي الإسلامي، ط دار التراث، ج1، ص34.

[2] - انظر معالم الشريعة الإسلامية، صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1975، ص 186.

معلناً للحرية مبشراً بها وداعياً إليها، ليكون قوله و عمله مثلاً يحتذى، وليعلم الناس أنه لا يمكن أن يُعفى أحدٌ من هذه القيود، إذا كان رسول الله أول من قُيِّد بها مع ما وصفه به ربُّه من قوله: (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ).(سورة القلم، الآية: 3)

يقول الأستاذ عبدالقادر عودة رحمه الله تعالى: (لقد أمر الله رسوله أن يبلغ رسالته للناس، وأن يدعو الناس جميعاً إلى الإيمان بالله وبالرسالة، وأن يحاج الكفار والمكذبين ويخاطب عقولهم وقلوبهم، ولكن الله جل شأنه لم يترك لرسوله حرية القول على إطلاقها؛ فرسم له طريقة الدعوة، وبين له منهاج القول والحجاج، وأوجب عليه أن يعتمد في دعوته على الحكمة والموعظة الحسنة، وأن يجادل بالتي هي أحسن، وأن يعرض عن الجاهلين، وأن لا يجهر بالسوء من القول، وأن لا يسبِّ الذين يدعون من دون الله، فرسم الله لرسوله حدود حرية القول، وبين لنا أن الحرية ليست مطلقة وإنما هي حرية مقيَّدة بعدم العدوان وعدم إساءة الاستعمال.)[1]، هذا ويمكن تلخيص أهم هذه الضوابط في النقاط الآتية:

1/ ألا تؤدي حرية الفرد إلى الإضرار بالمجتمع وبحرية الآخرين، فتفوت بذلك حقوقا أعم، فحرية الفرد وحقوقه شرطها أن لا تضيع معها حرية وحقوق الآخرين، والفرد لا يمكنه أن يستأثر بحرية فائضة عن حدوده، ومستقطعة من حرية الآخرين، دون وجه حق، فحريته إنما تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين، إذن فلا تعارض بين الحريات والحقوق من منظور إسلامي، فهناك ترابط قوي ووثيق بين الحق والحرية، باعتبار الحرية حق للأفراد، كما أن الحق هو تحديد لمفهوم الحرية[2]، وأي تصادم أو تضارب بين هذه

---

[1] - التشريع الجنائي الإسلامي، ط دار التراث، ج1، ص34.

[2] - انظر معالم الشريعة الإسلامية، صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1975، ص 186.

الحريات والحقوق فسيورث الشقاء والهلاك للمجتمع، والعكس فإن التنسيق بينهما يورث الشعور بالسلام والطمأنينة.

2/ أن تكون الحرية منضبطة بحدود الشرع، ومتحرّرة من الشهوات، فالحرية الحق هي الحرية المندرجة في حمى الدين، والمقيَّدة بضوابط الشرع، والموافقة لمقصد الشريعة في جلب المصالح ودرء المفاسد، ويكون الإنسان معها محررا من سائر العبوديات الأخرى؛ إلا عبودية الله عز وجل، وأولها شهواته الضارة بنفسه وبمجتمعه، يقول محمد قطب: "ومع أن هذه الحرية تكريم رباني تفضل الله به على الإنسان، فإن بعض الفِطَر تنتكس مستخدمة حريتها في عصيان الله والاستكبار عن عبادته، بدلا من أن تختار الهدى وتستقيم عليه"[1]. لهذا كان حدّ الشريعة من حرية الإنسان في نيل كل شهواته، إنما مقصده الحفاظ على هذه الحرية المستمرة للإنسان، وحكمته التحرر من عبودية الشهوة واللّذة والانفكاك من أسرها؛ لأن عدم أسر الشهوة يؤدي الإضرار بالفرد والمجتمع، فالحرية لا تتم أحيانا إلا بالمنع- ألا ترى أن منع المريض مثلا من طعام مضر، إنما هو منع مؤقت لممارسة حريته، يكفل له بعد ذلك حريته الكاملة في تناول ما شاء بعد شفائه، وكذلك سجن المجرم لفترة فيه تقييد لحرية الحركة وممارسة الحياة الطبيعية ولكن الغاية من ذلك أن يعرف قيمة حريته ويتعلم كيفية ممارستها في سائر حياته الباقية، فلا يؤذي نفسه وغيره.[2]

إن المتأمل في الديانات السابقة يلحظ توافقها مع الإسلام في هذا المفهوم للحرية، الذي يحرر الإنسان من نرجسية ذاته وحبه لها؛ فلا يمنعها عن الشهوات، وقد نهى كتاب المسيحيين المقدس استغلال هذه الحرية

---

[1] - محمد قطب، كيف ندعو الناس، (المكتبة الإلكترونية الشاملة)، ص 134.

[2] - انظر: مدى حرية الإنسان في ظل الأحكام الشرعية، في كتاب" الحكم التكليفي" د. محمد أبوالفتح البيانوني، دار القلم، دمشق، ط1، 1988م، ص304.

لمصلحة الجسد، فجاء في أناجيلهم: "فأنتم يا إخواني دعاكم الله لتكونوا أحراراً، ولكن لا تجعلوا هذه الحرية حجة لإرضاء شهوات الجسد، بل اخدموا بعضكم بعضا بالمحبة"[1]، ولكن في مقابل ذلك نجد أن الغرب حين انسلخ عن مسيحيته، بعد أن نسب أخطاء رجال الكنيسة للدّين، واختارها علمانية لا قيد فيها على حرية الإنسان، ماذا حصل؟! وهل وصل للسعادة المنشودة؟! كلا، إنما وصل إلى مجتمع انحدرت أخلاقه، مجتمع مفكك تنتشر فيه الجريمة باسم الحرية الشخصية للأفراد، مجتمع يعتبر رمز للمجون والفجور والإباحية المطلقة، وسوقا للمخدرات والرقيق الأبيض، ولا قيد أو ضابط في ممارسة هذه الحرية والغاية عندهم تبرر الوسيلة، هكذا قررها ميكافلي أحد جدودهم، وقد رفعت رائدة الثورات في الغرب - الثورة الفرنسية - شعار "دعه يفعل دعه يمر laissez fair laissez passer" فلا قيد لأحد على أحد ولا قيد فيما يرى الإنسان فيه ما يُتَوَهَّم منفعته.

ومن جهة أخرى إنه لا مجال لممارسة الحرية الدينية، مع مخالفة أحكام الشريعة الغراء، مثل دعوى أحقية المرأة في الزواج من أي رجل كان، ودون أي قيد أوشرط يتعلق بالدّين وفقاً لما ورد في البند الأول من المادة السادسة عشرة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن المعلوم أن الإسلام يُحرِّم على المسلمة التزوج بغير المسلم كتابياً أو غير كتابي، وكذلك من المحرّم على المسلم الزواج بالمشركة، أو غير الكتابية امتثالاً لأمر الله.[2]

---

[1] - رسالة بولس إلى كنائس غلاطية 13/5.

[2] - ونذكّر بهذا الخصوص بما قرره وأوصى به مجمع الفقه الإسلامي، المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي، "على المنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان على اختلاف مواثيقها ونظمها أن تمنع من التدخل في المجالات التي تحكمها الشريعة الإسلامية في حياة المسلمين وليس من حقها إلزام المسلمين بنظمها وقيمها التي تخالف شرائعهم وقيمهم ولا يجوز أن

3/ أما الضابط الثالث من ضوابط الحرية هو أن تكون هذه الحرية قائمة على أساس من عقيدة التوحيد والعبودية لله: فلا حرية للإنسان إلا بتوحيد الله وعبوديته وحده، لأن ذلك مما يحرره من عبودية النفس والشيطان والناس وسائر المعبودات الأخرى المذلة للإنسان. فالحرية الحقيقية هي أن يتحرر القلب من سائر العبوديات، ويخلص لعبودية الله وحده، ولا يتلقى الأمر والنهي في التشريعات إلا منه عز وجل؛ لأنه أعلم بما يصلحه في دنياه وآخرته، وقد ربّى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على حرية الرأي في مستوياتها المختلفة، فكان بذلك يصوغ عقولهم على صفة التوحيد والمؤالفة في تفسير الأحداث، وفي تقرير الأحكام التي صاغوا بها الحياة الإسلامية الواسعة لتكون وجهتها موحدة الهدف إلى الله تعالى.[1]

إذن نختم هذه المسألة فنقول بأن الحرية المطلقة هي مفسدة مطلقة، وهي ضرب من الفوضى داخل المجتمعات.

المبحث السادس: التلازم بين الحرية وعقيدة التوحيد

إن عقيدة التوحيد هي مفتاح التحرّر من سائر المعبودات الأخرى من دون الله؛ التي أَسَرَ الإنسانُ نفسه فيها، فهي عقيدة تستمد أوامرها وتوجيهاتها التربوية من نصوص الوحي القرآني والنبوي، وهذا ما المؤمن بهذه العقيدة يشعر بالأمان والحرية ولو في أصعب الظروف وأشد الأزمات، وقد لاحظ هذا المعنى شيخ الإسلام بن تيمية لما قال: (أنا ماذا يصنع بي عدوّي، فقتلي شهادة، وسجني خلوة، ونفيي سياحة) فهو يستشعر معنى الحرية وملازم له كملازمة عقيدة الإيمان في قلبه، وهذا بخلاف الحريات الأخرى

تحاسبهم على مخالفتهم لقوانين لا يرضونها ولا يحكمون بها. انظر قرار رقم 126 (13/8) الدورة الثالثة عشرة بالكويت: 7_12_1422.

[1] - عبد المجيد النجار دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط1، 1992م، ص45.

القائمة على أفكار وعقائد مصطنعة، فالإنسان لا تحركه في عملية الإصلاح ونشر الفضيلة عصا القوانين البشرية؛ بقدر ما يردعه عن الرذيلة ويحفّزه على الفضيلة الوازع الإيماني ومراقبة الخالق عز وجل، فيقبل المؤمن على الطاعة حبا ورغبة، ويترك ويهجر المعصية خوفا ورهبة، ولتوضيح هذا المعنى أكثر وتجليّته؛ نضرب مثالا لمسألة تحريم الخمر، حيث نعرض تجربتين متناقضتين.

الأولى: التجربة الإسلامية: فبرغم تعلق العرب بالخمرة وولعهم بها، حتى أن جل أشعارهم تفتخر بمعاقرتها، ولا يتسامرون إلا بحضورها. ولكن عندما نزلت الآيات قاطعة بتحريمها في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)[1]... قالوا: سمعنا وأطعنا (انتهينا- انتهينا)، وأهرقت جميع الخمر التي كانت بالمدينة بأيدي شاربيها، وممن كان لا يصبر عليها سنين عددا، حتى ملأت الخمر شوارع المدينة.

الثانية: تجربة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رأس المنظومة الغربية ورمز الاستكبار العالمي؛ حينما سنّت قانونا يمنع الخمر، بعد إدراكهم لخطورتها وأثرها السيئ على المجتمع، وصرفت على ذلك ميزانية ضخمة، وسخرت وسائل إعلامها في حملة توعية كبيرة، ولكن كان الفشل حليفها، لأن الإنسان الذي ليس على عقيدة الدّين يصعب عليه أن يعتق نفسه من رق شهواته ورغباته، لأنه لم يظفر في ظل حضارته بتحرّر حقيقي لروحه وفكره، بل علّموه بأنه لا حدود لحريته وأن الغاية تبرر الوسيلة.

إن عقيدة التوحيد هي سند الإنسان في التحرّر الداخلي، وهي كذلك تحطم في نفسه كل الأصنام والوثنيات التي تسلب حريته، ويرى سيّد قطب رحمه الله أن ظاهرة الصنميّة في حياة الإنسان نشأت عن سببن: أحدهما:

---

[1] - سورة المائدة: الآية 90.

عبوديته للشهوة التي تجعله يتنازل عن حريته إلى الصنم الإنساني؛ الذي يقدر على إشباع تلك الشهوة وضمانها له.

والآخر جهله بما وراء تلك الأقنعة الصنمية المتألهة من نقاط الضعف والعجز، والإسلام عندما حَرَّرَ الإنسان من عبودية الشهوة وزيف تلك الأقنعة، الخادعة كان طبيعيا أن ينتصر على الصنمية، ويمحوا من عقول المسلمين عبودية الأصنام بمختلف أشكالها وألوانها ... فالإسلام جاء لتحرير الإنسان بكفّه ومنعه من الانغماس في عبوديات الأرض وأصنامها، وهو لا يعتبر عقيدة التوحيد مسألة سلوك شخصي خاص، كما ترى الحضارات الغربية، بل هي القاعدة الأساسية لكيانه الحضاري كله[1].

لقد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم رافعا لواء (لا إله إلا الله) يعمّر بها الأرض بعد خرابها من مشارقها إلى مغاربها، ذلك الخراب الذي نتج عن تشتت الناس بين معتقدات وثنية أو أديان إلهية، حرفها أتباعها فحادت عن خط التوحيد، فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الشعار فكان حربا على كل تلك الشركيات والوثنيات، حربا على تأليه الإنسان لأخيه الإنسان، وفي المقابل دعا إلى ترسيخ مبدأ العبودية لله وحده؛ لأنه هو الخالق وحده سبحانه، وبيّن الإسلام أن الإنسان ليس عبدا للطبيعة ولا لآثارها، كما حرّره من عبودية الشيطان والنفس والهوى، ومن سائر ما يمكن أن يكون سببا في إذلاله؛ فهو في النظرة القرآنية كائن كريم على الله، فضّله على سائر المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[2]. لذلك صغرت في عين العاقل المادة فتحرر من عبوديتها، وصغرت في عينه معظم الشهوات ففك أسره منها، ورأى المخلوقات

---

[1] - انظر في ظلال القرآن: ج1، ص 291.

[2] - سورة الإسراء: الآية 70.

جميعا على حقيقتها فطرد الخوف منها، وظل قلبه عامرا فقط بالخوف من الله عز وجل، والتذلل إليه وحده سبحانه وتعالى، وهذا التحرر والانقلاب النفسي هو الذي جعل ربعي بن عامر رسول جيش المسلمين يخاطب ملك الفرس عندما سأله عن سبب مقدمهم إلى مملكته: " لقد جئنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام."[1]، لقد توفر مناخ الحرية لذلك الجيل الرباني، فقام بمهمة الدعوة خير قيام، كل ذلك لما رسخت مبادئ ومعاني التوحيد الحقيقية في قلوبهم.

يقول الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار مبينا أن الحرية هي المدخل إلى الإيمان الحق: "وقد تقرر في التعاليم الإسلامية أن الحرية هي المدخل المعتبر إلى الإيمان الحق، فلا يكون الإيمان بالعقيدة إيمانا كاملا في ميزان الدين إلا إذا انبنى على حرية النظر"[2]. فالحرية الحقيقية تتمثل في خلو القلب من سائر المعبودات الأخرى غير عبودية الله عز وجل، العبودية التي تجعل الإنسان لا يتلقى الأمر والنهي إلا ممّن خلقه وصيّره بنعمته إنسانا سويا. يقول شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: " فإن أَسْرَ القلب أعظم من أَسْرِ البدن، واستعباد القلب أعظم من استعباد البدن، فإن من استعبد بدنه واسترق، لا يبالي إذا كان قلبه مستريحا من ذلك مطمئنا، بل يمكنه الاحتيال في الخلاص، وأما إذا كان القلب رقيقا مستعبدا لغير الله، فهذا هو الذُّلُ والأَسْر المحض.. فالحرية حرية القلب، والعبودية عبودية القلب"[3]

---

[1] - الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1987م، ج4، ص 344.

[2] - عبد المجيد النجار: دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، ص 46.

[3] - ابن تيمية: الفتاوى، ج 10، ص 186.

إن إقامة الحرية على غير أساس عقيدة التوحيد دليل على فساد عقل من أراد ذلك، لما في ذلك من المخالفة للسنن الإلهية في الكون، وما ينتج عنه من الأثر السيئ، وقد ضرب لنا القرآن مثلا بقوم فرعون ومن سار على منهجهم، في تفسيرهم الخرافي للظّواهر والأحوال التي يكون عليها الناس، حيث يرون أن الرخاء سببه أعمالهم الصالحة وأن القحط الذي أصابهم سببه شؤم موسى وأتباعه من المؤمنين قال تعالى: ((وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنْ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ . فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ)[1]. يقول الشيخ ابن عاشور رحمه الله تعالى: "وحسبوا وجود الله يخالف دينهم بينهم سببا في حلول المصائب والأضرار بهم، فتشاءموا بهم، ولم يعلموا أن سبب المصائب هو كفرهم وإعراضهم ... وهذا من العماية في الضلالة، فيبقون منصرفين عن الأسباب الحقيقية، ولذلك كان التطير من شعار أهل الشرك، لأنه مبني على نسبة الأسباب لغير أسبابها، وذلك من مخترعات الذين وضعوا لهم ديانة الشرك وأوهامها[2].

وبعدُ، هل يعقل أن يكون الإنسان عبدا لغيره وقد جعله الله حراً !؟

الفصل الثاني: الحرية الدينية مبدأ أصيل وطريق قويم للإيمان

المبحث الأول: حرية المعتقد مبدأ إسلامي أصيل

جاء الإسلام منذ بدء تنزل الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم محترما إرادة الإنسان في معتقده، وما يختاره منهجا لحياته، أويصلح أساسا يستمد منه منهجه الفكري في الحياة، وهو بذلك يرسي مبدأ أصيلا ومقصدا مهما في تشريعاته، وهو مبدأ ومقصد الحرية الدينية، وخطاب الوحي واضح

---

[1] - سورة الأعراف: الآيات 130-131.

[2] - محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (بدون ط وت)، ج 9، ص 66.

جلي قاطع في تقرير وبيان هذه الحقيقة، يقول المولى عز وجل في محكم كتابه: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[1]،

اتفق أهل العلم بالتفسير أن المراد في الآية الكريمة إنما هو المعتقد والملة[2]، وسبب نزول هذه الآيات يدلل على ما ذكر من حرية اختيار الإنسان لعقيدته، يروي القرطبي في تفسيره هذه الرواية: " قال السُّدي: نزلت الآية في رجل من الأنصار يقال له أبو حُصين كان له ابنان، فقدم تجار من الشام إلى المدينة يحملون الزيت، فلما أرادوا الخروج أتاهم ابنا أبي الحصين فدعوهما إلى النصرانية فتنصرا! ومضيا معهم إلى الشام، فأتى أبوهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مشتكيا أمرهما، ورغب في أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من يردّهما فنزلت (لا إكراه في الدين) ولم يؤمر يومئذ بقتال أهل الكتاب وقال: "أبعدهما الله هما أول من كفر" فَوَجَدَ أبو الحصين على النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يبعث في طلبهما، [3] فأنزل الله (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً)[4]. كما أن سبب نزول آية النساء الأخيرة يدلّل ويؤكّد كذلك أن مقاصد الدين ومنها الحرية الدينية مقدمة على محاب النفس، وعلى المصالح الخاصة للأفراد.

إن احترام إرادة الإنسان في اختيار ما يراه من معتقد، وكفالة الإسلام لحرية الأفراد الدينية، هو مبدأ تتجلى فيه مظاهر تكريم الإنسان في أوضح

---

[1] - سورة البقرة: الآية 256.

[2] - القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج 3، ص 280- 281، والطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 3، (بدون ت)، ج 3، ص 15.

[3] - القرطبي: المصدر السابق، ج 3، ص 280.

[4] - سورة النساء: الآية 65.

صوره، يقول سيد قطب وهو يرشدنا من خلال ظلال آية البقرة في عدم الإكراه على الدين: " ومن هذا المبدأ يتجلى تكريم الله للإنسان واحترام إرادته وفكره ومشاعره، وترك أمره لنفسه فيما يختص بالهدى والضلال في الاعتقاد وتحميله تَبِعَةَ عمله وحساب نفسه، وهذه هي أخص خصائص التحرّر الإنساني"[1]، بل إن سيد قطب رحمه الله يذهب إلى أن حرية الاعتقاد هي أول حقوق الإنسان، وبها تثبت إنسانيته، وسلبها إنما هو سلب لهذه الإنسانية[2].

وأدخل العلماء في الإكراه ممارسة الضغوط المختلفة كالحبس، أو الضرب، أو الإيجاع، أو الإغراء حتى يسلم المرء. فالعاقل عليه أن يختار الدين الحق بلا إكراه، والإسلام يمنع كذلك أي شكل من أشكال التسلط على العقيدة والتحدث باسم الدّين والرب لفرض عقيدة ما بالقهر والتحكم، أو نصب النفس واسطة بين الرب وعباده لأن ذلك اعتداء على حرية الناس ومنعهم من حرية التواصل مع خالقهم، وقد جاءت النصوص بيّنة في ذلك. قال تعالى: ((وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ)[3].

كما أن وجود فريقين من الناس، فريق مؤمن وآخر كافر، هو مما اقتضته حكمته الله من خلق عباده، وقد جعل المولى عز وجل الاختلاف العقدي والفكري سنة كونية تجري على العباد منذ بدء الخليقة، فالناس متفاوتون في كسب الإيمان والتزام الأحكام، مختارون لمعتقداتهم وأعمالهم، لأن الله سبحانه اقتضت حكمته أن يخلق عباده متباينة عقولهم، ومتفاوتة أفهامهم، ومختلفة أفكارهم وإدراكاتهم، ولو أن الله سبحانه أراد أن

---

[1] - سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ط 27، 1998م، ج 1، ص 291.

[2] - انظر سيد قطب: المرجع السابق، ج 1، ص 291.

[3] - سورة البقرة الآية 186.

يجعل الناس أمة واحدة بناء على أصل فطرهم وغرائزهم؛ ليس بينهم اختلاف في العقيدة والفكر، لأصبحوا كالملائكة؛ مجبولين على الطاعة والانقياد للدين، مسلوبة إرادتهم، وذلك يعتبر فقدا لمبدأ الحرية الدينية، يقول المولى عز وجل (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[1]، وهذه الآية تؤكد ما جاء في آية البقرة من عدم الإكراه في الدين من باب الحرص على جعل الناس جميعا على نهج واحد في حياتهم.

المبحث الثاني: الإسلام يوجب على الناس اختيار طريق الإيمان

إن الإسلام مثلما منح الإنسانَ حريتَه في اختيار عقيدته، بعد أن بين له طريق الخير والسعادة، والشر والشقاوة، وبعد أن كرّمه بالعقل وأرسل إليه الرسل، لتوجيهه لما فيه خيره وصلاحه، قد أوجب عليه اختياره طريق الإيمان والإسلام. يقول الله تعالى: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنْ الْخَاسِرِينَ)[2]، فهذه الآية فيها إشارة مهمة، وهي أن المراد بحرية الاعتقاد هو عدم إكراه الإنسان على عقيدة الإسلام، وليس مراده إقرار الإنسان على اختيار طريق الكفر .. فالإنسان حر في اختيار عقيدته، ولكن الواجب في حقه أن يختار عقله وقلبه طريق الإيمان والإسلام لله رب العالمين، الذي أنعم عليه بالخلق والرزق.

إذن فهناك تلازم بين حرية الاختيار والإيمان.. وذلك أن الإيمان هو قاعدة الحرية الصحيحة، التي يحقق بها الإنسان ذاته، وتجعل قلبه معلقا بالله عز وجل، فالحرية حرية القلب من أدران الشرك، والعبودية عبودية القلب للشهوات والطاغوت[3] والعاقل هو من يرى قلبه بنور الله، فيختار ما يصلح دينه ودنياه، ويسعده في الدارين. قال تعالى: (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ

---

[1] - سورة هود: الآية 118.

[2] - سورة آل عمران الآية 85.

[3] - انظر مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام بن تيمية، ج10، ص186.

فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ)[1] وقال تعالى: ((قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ)[2]. فمن أراد أن يستمسك بالحق، وبميثاق وعهد الله، فليجعل فطرته التي فطره الله عليها تتناغم مع غايته الوجودية في هذا الكون من عبوديته لله وحده، وتعمير للأرض بالإيمان والتقوى لله عز وجل. (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمْ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنْ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[3]، فهذه الآية ترشد الإنسان إلى الطريق الذي يجب عليه سلوكه بعد أن تبين الرشد من الغي. والطاغوت في الآية فسره العلماء بأنه: الشيطان، "وقيل: هو كل ما عبد من دون الله تعالى[4]، فمن آمن فقد وفق للصواب، ومن كفر فقد قامت عليه الحجة، فالإيمان والإسلام هما النعمة الكبرى التي رضيها لنا الله عز وجل ولم يرض لنا سواها، ولن يرض لنا الاختلاف عنها بدليل قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلامَ دِيناً)[5] وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ)[6] وقوله تعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَت اللَّهِ الَّتِي

---

[1] - سورة الأنعام: الآية 104.

[2] - سورة يونس الآية 108.

[3] - سورة البقرة: الآية 257.

[4] - البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط 3، 1995م، ج 1، ص 314.

[5] - سورة المائدة الآية3.

[6] - سورة الأنعام الآية 159.

فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ)[1]. فالعاقل لا يحتاج إلى الإكراه في الإيمان وذلك للعلل الآتية:

أ- وضوح طريق الغي والضلال، وطريق الرشاد والنجاة، " قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ"[2]، ثم بعد ذلك يأتي دور الإرادة الإنسانية في اختيار أحد الطريقين، مع تحمل مسؤولية هذا الاختيار، وما سيتبعه من ثواب أو عقاب.

ب- وضوح دلائل وبراهين الإيمان، وحقيقة الدين.

ج- المكره غالبا لا يرى خيرا فيما ألزم عليه من فعل، والإيمان بلا شك أساسه التصديق الجازم، واليقين القاطع.

د- العاقل متى تبين له طريق الكفر والإيمان، بادرت نفسه وفطرته السليمة لاختيار النهج الإيماني للفوز بالنجاة والسعادة، ولن يحتاج للإكراه.

قال البيضاوي في تفسيره معللا اختيار العقلاء للإيمان وهو يفسر آية البقرة في عدم الإكراه في الدين: "الإكراه في الحقيقة إلزام الغير فعلا لا يرى فيه خيرا يحمله عليه، ولكن (قد تبين الرشد من الغي) تميز الإيمان من الكفر بالآيات الواضحة. ودلّت الدلائل على أن الإيمان رشد يوصل إلى السعادة الأبدية، والكفر غي يؤدي إلى الشقاوة السرمدية.. والعاقل متى تبين له ذلك بادرت نفسه للإيمان طلبا للفوز بالسعادة والنجاة، ولم يحتج إلى الإكراه والإلجاء"[3].

فمن ظهر دخوله في أي دين تحت الإكراه، فإنه لن يكون مؤمنا بذلك الدين حقا لأن قلبه سيكون مخالفا للسانه الذي أمر به أنه دخل في ذلك الدين.. أما في الإسلام فإن الأمر خطير لأن مثل هذا الدخول الذي يخالف

---

[1] - سورة الروم: الآيات 30-31.

[2] - سورة البقرة الآية 256

[3] - البيضاوي، أبو عمر بن محمد الشيرازي، تفسير أنوار التنزيل، دار الفكر، بيروت، ط 1996م، ج 1، ص 557.

فيه القلب اللسان إنما يتحول إلى نفاق، والنفاق أشد من الكفر بصريح قوله تعالى: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنْ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً)[1] فالقلب لا سلطان لأحد من العالمين عليه حتى يُدخِلَ المرء فيه ما شاء ولو عن كره! وقد أنزل المولى عز وجل في حق عمار بن ياسر رضي الله عنه الذي قال بلسانه كلمة الكفر لمشركي قريش ليدرأ عن والديه العذاب: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[2] فالعقيدة والإيمان لن يتحققا للمرء إلا أن يصدرا عن اعتقاد قلبي جازم، مخلص لله عز وجل، مطمئن صادق، يقول محمد الطاهر بن عاشور متحدثا عن سلبيات الإكراه في الدين: "...فإن التزام الدين عن إكراه لا يأتي بالغرض المطلوب من التدين، وهو تزكية النفس، وتكثير جند الحق، والصلاح المطلوب"[3].

بالإضافة إلى هذا فالمكره حالما تزول عنه أسباب الإكراه فإنه يعود لكفره وضلاله، لعدم تعلق قلبه بما أكره عليه وعدم اقتناعه به. يقول السعدي في تفسيره متحدثا عن الحكمة من عدم الإكراه على الدين والعقيدة: " ...هذا بيان لكمال هذا الدين الإسلامي، وأنه لكمال براهينه، واتضاح آياته، وكونه هو دين العقل والعلم، ودين الفطرة والحكمة، ودين الصلاح والإصلاح، ودين الحق والرشد؛ فلكماله وقبول الفطر له، لا يحتاج إلى الإكراه عليه، لأن الإكراه إنما يقع على ما تنفر عنه القلوب، ويتنافى مع

---

[1] - سورة النساء: الآية 145.

[2] - سورة النحل: الآية 106.

[3] - محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج 5، ص 381.

الحقيقة والحق، أو لما تخفى براهينه وآياته، وإلا فمن جاءه هذا الدين ورده ولم يقبله، فإنه لعناده"[1].

إن طبيعة الإيمان لا ينفع معها إلا حرية الاختيار والاقتناع بما يصرح المرء باعتقاده.. فأصل الإيمان أنه أمر خفي بين العبد وربه؛ لأنه لا يعلم حقيقة السرائر إلا الله عز وجل، وعليه فإنه لا يمكن فرضه أو نزعه من الضمائر.. وفعل ذلك يتعارض مع النصوص الصريحة. فالإيمان يقوم على الهداية، ولا يصلح معه إلا حرية الاختيار، والإرادة الحرة في كسب الفعل.

إن صحة التصورات الإيمانية لدى الإنسان و سلامتها تكسب صاحبها أمرين مهمين:

الأمر الأول: الإيمان بمبدأ الحرية الدينية وعدم الإكراه في الدين، لأن صاحب الإيمان الصحيح، يدرك بأن الإيمان إنما يقوم على الهداية، كما يدرك أن الاختلاف سنة كونية بين العباد، وأن الإنسان هو المستفيد الأول والأكثر من هذا الإيمان، فتتحول هذه الإدراكات فهما والتزاما لما صرّح به الوحي من نهي عن القهر والقسر في أتباع الدين والعقيدة " لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ "[2]

الأمر الثاني: العصمة من التعصب والغلو، بعد إدراك فحوى النصوص الداعية للحرية الدينية فيخرج صاحب هذا الإيمان من دائرة التشدد في الدعوة لدين الله أو نصب النفس وصيّ على الدين، وتوخّي منهج التوازن النفسي والاعتدال الذي ينعكس إيمانا بحرية وإرادة الآخرين في اختيار ما يعتقدون صلاحه لهم كمنهج حياة.

---

[1] – السعدي: تفسير تيسر الكريم الرحمن، تحقيق محمد زهري النجار، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء، الرياض، 1404هـ، ج 1، ص 316.

[2] – سورة البقرة: الآية 256.

والجدير بالذكر أن التعصب المذموم، والذي يتبرأ منه العقلاء؛ هو المحاماة والغضب للعصبة، أو إعانة الجماعة على الظلم، مهما كان نوع هذه الجماعة، أما التعصب الديني فهو ذاك التحامل والإعانة على ظلم آخرين استنادا إلى خلاف حول المعتقد الديني.[1]

المبحث الثالث:رد الشبهات التي تثار حول حرية الرأي والمعتقد في الإسلام.

إن المطلع على الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام والتي تخرج عادة من رحم الكنائس، مثل: المساواة والحرية، لا إكراه في الدين، الإسلام والرق، المرأة، ميراث، الطلاق، تعدد الزوجات، حقيقة الجهاد، أمم الأرض والقوة، وأمثالها مما هو يروج له عبر مواقع الإنترنت، والفضائيات، يدرك المرء أن واضعيها على مختلف أعصارهم وأغراضهم لا يريدون الجواب ولا يقصدون تلمس الحق، ولكنهم يلقونها في وسط ضجيج كبير يثيرونه في عمق المجتمع، وفي ساحاته الفكرية، ثم ينطلقون بسرعة خاطفة وقد وضعوا أصابعهم في آذانهم خوفاً من أن يسمعوا أو يدركوا جواباً سليماً، فكأن مبتغاهم إلقاء متفجرات موقوتة في أشد الساحات ازدحاماً! ثم يفرّون على عجل قبل أن تنفجر؛ فيصيبهم شيء من شظاياها.

كم هو جميل أن يتفق المتحاورون بينهم على مُسلَّمات؛ ليكون منها المنطلق وإليها المردّ، ولكن إحساس الباحث يدلّه بأن المقصد من وراء إثارة هذه الأسئلة هو التشكيك، وزرع الشبه؛ بل من أجل استعداء الآخرين باسم الانتصار للمرأة، ومحاربة التفرقة العنصرية، والدندنة حول المساواة، وحقوق الإنسان، وغير ذلك من الدعاوي العريضة، وأنت خبير بأنها مبادئ بل دعاوي لها بريقها عند المستضعفين، والمغلوب على أمرهم، ولكنها عند التحقيق والتدقيق سراب يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً بل

---

[1] http://www.alwasat.com.kw/Default.aspx?MgDid=54171&pageId=117

يجد كبيراً مستكبراً يحتضن صغيراً محقوراً يربّت على كتفه ليأكله!.[1]

المطلب أول: حرية الرأي والتعبير

لقد كفل الإسلام حرية الرأي والتعبير بمفهومها الإسلامي، فمنح الناس حرياتهم السياسية في النقد والنصيحة، وذلك يعني تمتع الإنسان بكامل حريته في الجهر بالحق، وإسداء النصيحة في كل أمور الدّين والدنيا، فيما يحقق نفع المسلمين ويصون مصالح كل من الفرد والمجتمع، ويحفظ النظام العام، وذلك في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومع اهتمام الإسلام بحرية الرأي والتعبير إلا أنه قد حرص على عدم تحريرها من القيود والضوابط الكفيلة بحسن استخدامهما، وتوجيههما إلى ما ينفع الناس ويرضي الخالق سبحانه وتعالى، فهناك حدود لا ينبغي الاجتراء عليها وإلا كانت النتيجة هي الخوض فيما يغضب الله، أو يُلحق الضرر بالفرد والمجتمع على السواء، ويخل بالنظام العام وحسن الآداب، ويمكننا تلخيص أهم تلك الضوابط فيما يلي:[2]

1- يجب أن تمارس حرية الرأي والتعبير في الإسلام بأسلوب سلمي قائم على الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، دون اللجوء إلى أية صورة من الصور العنف أوالإكراه غير المشروع، أوالذي لا يسبقه نقاش تقارع فيه الحجة البرهان، و يؤكد أهمية التوسل بذلك القيد أو الضابط أن التغاضي عنه من شأنه إثارة القلائل و الفتن و تقويض دعائم المجتمع، ومن بين الآيات القرآنية الدالة على هذا المعنى قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ

---

[1] - من مقال للشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، أنظره في:
http://www.saaid.net/Minute/m60.htm

[2] - انظرها في حقوق الإنسان في الإسلام، د. سليمان بن عبدالرحمن الحقيل، ط2، 1417هـ، ص54.

رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)[1]. وقوله تعالى: (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[2]، وقوله عز من قائل: (وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ)[3].

2- من أجل حماية الفرد في المجتمع فالإسلامي يجب حظر الإفصاح عن الرأي والتعبير عنه فيما يضر الناس أو يؤدي للاعتداء على حرماتهم، إذا كان القصد من ورائه الخوض في الأعراض أوانتهاك الحرمات أوإفشاء الأسرار، فذلك منهي عنه شرعا، لخلوه من أي مصلحة أو نفع يجلبان من ورائه للمسلمين أو المجتمع، بل هو على النقيض من ذلك، فلا يشيع سوى الضرر و الفاحشة في الذين آمنوا، و من دلائل ذلك قول الله عز وجل: (لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً)[4]، وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ)[5].

3- على صعيد حماية المجتمع الإسلامي بأكمله و حفظ الدين من الاجتراء عليه، يجب أن لا تتضمن ممارسة حرية الرأي و التعبير الإضرار بالإسلام و أهله عامة، بالدعوة ونشر ما يشوش على العقول أو يعطل وظيفة العقل التي هي الفكر المستنير، فيجب إقامة الحدود والحَجْر على كل مفسد، مستبد، مسيء لاستخدام الحرية؛ التي اعترف له بها من أجل جلب المنفعة و دفع الضرر على المستويين الفردي و الجماعي.

---

[1] - سورة النحل: 125.

[2] - سورة طه: 44.

[3] - سورة فصلت: 34.

[4] - سورة النساء: 148.

[5] - سورة النور: 19.

المطلب الثاني: رد شبهة تتعلق بحرية المعتقد

تلك الشبهة القديمة قِدَمَ الهجوم على الإسلام، والمتجددة في كل عصر، يرددها من لا علم له بحقيقة الإسلام، وشرعه، ومقاصده، ذلك الزعم بأن حدّ الردّة عقوبته قاسية، وأنّه يناقض حرية المعتقد، وأنه انتهاك لحقوق الإنسان التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

فيقول أصحاب هذه الشبهة: إن مبادئ حقوق تقضي بحرية الإنسان في اختباره للدّين الذي يريده، وحر في أن يغير دينه متى شاء، وهذا حق كفله له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948م والذي أشار في المادة (81)(ب) أن لكل شخص الحق في تغيير دينه.

الرد على الشبهة:

1 - حدّ الردّة حكم ثابت في الشريعة الإسلامية، لا يحل لأحد تعطيله، علمنا الحكمة منه أم لم نعلم.

عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس, والثيب الزاني, والمفارق لدينه التارك للجماعة)

وعن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : (من بدل دينه فاقتلوه)

2 - تعتبر جريمة الردة من الجرائم التي تشكل خطرا على أمن الدولة الإسلامية، لما تفضي إليه من فوضى، ويتضح ذلك من خلال رؤية شمولية للثقافة الإسلامية.[1]

وإذا اتجهنا إلى النظام العقابي الإسلامي، وجدناه يهدف إلى حماية المصالح الواجب حفظها فمن اعتدى على أية مصلحة منها لقي العقوبة التي يحددها النظام الإسلامي.

---

[1] - محمد أبوحسان، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، الأردن، مكتبة المنار، 1408 هـ، ص 399.

إن المصالح أوالمقاصد الضرورية التي كفلت الشريعة بحمايتها يمكن ردها إلى أصول خمسة هي:

(1) حفظ الدين. (2) حفظ النفس.

(3) حفظ النسل. (4) حفظ المال. (5) حفظ العقل.

إن أساس هذه المصالح وقاعدتها التي تنطلق منها هو الدين، لأن الدولة الإسلامية تقوم أساسا على الدين، ولهذا فإن من خرج منه فقد ناوأها وخرج عليها، فمن هدم الدين في هذا المجتمع يكون قد هدم المجتمع بكامله.

بالإضافة إلى ذلك فإن حفظ الدين هو حفظ المجتمع بكامله؛ إذ أن الشريعة بكل ما اشتملت عليه من الأحكام التكليفية إنما هي أثر من آثار العقيدة، فكلما قويت العقيدة في نفوس أصحابها فإنه يتأكد هذا الجانب التشريعي وترسخ جذوره عن طريق التطبيق العلمي.

فالعقيدة هي أساس النظام الإسلامي، وتتحدّد وظائفها الاجتماعية في النقاط الآتية:[1]

1- الوظيفة الأولى: أن العقيدة تؤدي إلى تضامن الأمة؛ لأن وحدة الإيمان تؤدي إلى وحدة الفكر ووحدة الفكر تؤدي إلى وجدة الوسائل والأوضاع، وهذه تؤدي إلى وحدة العمل ووحدة الطريقة والمنهج، ويكون نتيجة لذلك التضامن والتماسك بين أفراد الأمة الإسلامية.

2- الوظيفة الثانية: إنها تعمل على تربية الضمير الذاتي لدى كل مؤمن.

3- الوظيفة الثالثة: هي النتيجة الإيجابية المعقولة للعقيدة؛ فمن كانت عقيدته راسخة فإن موقفه تجاه العمل والواجب يكون أقوى دافعاً وأكثر إتقاناً وأقدر تحملاً .

إن الردة عن الإسلام ليست مسألة شخصية، وإن بدا ذلك في ظاهر الأمر،

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 400.

لأن الـردة عـن ديـن الله بعـد الـدخول فيـه وتـذوق طعمـه ومعرفـة أسـرار المسلمين ونظامهم معناه إفساد نظام متكامل، فعقوبة الردة في الإسلام شرعت حفاظاً على الدين وضماناً لمسيرته، و رداً للطامعين بالدخول فيه بغية تحقيق أغراض معينة، ثم عودتهم بعد تحقيقها إلى كفرهم، فتنقية المجتمع من هؤلاء المنافقين والمتاجرين بالأديان حتم لازم، لأن في ذلك أمان للدولة الإسلامية واستقرار لمسيرتها وبث للطمأنينة في نفوس الأفراد والمجتمعات.[1]

3 - إن العقيدة في الإسلام هي الأساس الذي تبنى عليه بقية الأحكام والتشريعات, ولهذا كان حفظ العقيدة أول الأمور الواجب على الدولة حمايتها.

4 - أن الردة تلاعب بالدين وتعاليمه لا يرضاه الشرع, بل ينظر إليه على أنه أشد من الكفر.

5 - أن في الردة دعاية خطيرة ضد الإسلام وإساءة إلى أهله, قد يمنع بها غيره من التفكير في الدخول في الإسلام, فكأن لسان حاله يقول أنه أسلم وجرب الإسلام ولكنه وجده غير صالح, وهذا مدخل لهدم الدين قد يستخدمه أعداؤه .

6 - أن الإسلام يريد ممن يدخله أن يدخله عن قناعة تامة, فإن لم تحصل تلك القناعة فقد أوصد الباب في وجه المتلاعبين.

7 – أن المرتد بارتداده يكون قد خرج على النظام, وخروجه هذا سيكون سببًا لبلبلة هذا النظام, فالضرر لن يقتصر على المرتد نفسه, بل سيعم وينتشر في المجتمع, فالردة في الإسلام بمثابة ثورة داخلية في المجتمع المسلم، ونحن نشاهد ما تفعله الأنظمة الأخرى عند مروق البعض منها والثورة على أفكارها ونظامها من قتل وتعذيب وملاحقة

---

[1] - أثر تطبيق الحدود في المجتمع، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1401 هـ، ص15.

لهؤلاء.

ويتضح لنا مما تقدم أن منطق الإسلام حول عقوبة الردة أنه لا ينطلق من منطلق القيد على الحرية، وإنما من منطلق القمع لمكائد الكائدين الذين دأبهم الإفساد في الأرض.[1]

وفي الختام لابد من التنبيه لأمرين رعاهما الشارع في تنفيذ حد الردة:

الأول: أن الإسلام يحاسب على الظواهر أما السرائر فأمرها إلى الله, وعليه فلا ينفذ حد الردة إلا فيمن جاهر بها وأعلنها وشُهد عليه بذلك, فمن أسرها في نفسه فالله حسيبه.

الثاني:قبل تنفيذ الحد لابد من استتابته ثلاثة أيام, فإن تاب وإلا نفذ الحكم.

خاتمة بأهم نتائج البحث والتوصيات:

أولا: نتائج البحث

1 - إن الحقوق التي قرّرتها الشريعة؛ سواء منها المتعلق بحرية اختيار المعتقد، أوحرّية الرأي والتعبير، مصدرها الوحي السماوي، جاء بها المصطفى صلى الله عليه وسلم، وليست مأخوذة من انتحال البشر أو نتيجة ظروف طارئة، أومطالب تقدم بها الناس، أو بسبب تطور تاريخي، أو بعد معاناة وآلام، والغريب أن معظم من ينادي بالحرية وحقوق الإنسان من الغرب، كان بالأمس القريب – وربما مازال بعضهم – من ألد أعداء هذه الحرية، فهو مستعمر محتل، وظالم مستبد، ويأتي كل ما يتعارض مع مبادئ الحقوق والحريات.

2 – أن الحرّية بمبادئها وأسسها وضوابطها؛ هي جزء لا يتجزأ من منظومة الإسلام العقدية والتشريعية، جاءت لتنظم علاقة الإنسان بخالقه، وبنفسه، وبغيره من بني جنسه، وبالعالم الذي يحيط به، وهي متعلقة بإنسانية

---

[1] - حقوق الإنسان في الإسلام، د. سليمان بن عبد لرحمن الحقيل، مرجع سابق، ص157.

الإنسان، ومرتبطة بكل مراحل حياته، من صرخة الوضع إلى أنّة النزع، بل وإلى ما بعد وفاته وانتقاله إلى العالم الآخر.

3 – أن هذه الحرية ليست مجرد تصور نظري، أو شعارات جوفاء، بعيدة عن التطبيق؛ وإنما هي مجسدة في واقع عملي، وممارسة سلوكية، ولما كانت كذلك لم تكن مثالية فتخالف الواقع، بل كان يشوبها أحيانا شيئا من النقص عند التطبيق، لأن النقص من طبيعة البشر.

4 - أن نظرة الإسلام للحقوق والحريات هي نظرة عالمية، لا تفرق بين جنس وجنس، ولا لون عن لون، ولا عرق عن عرق، كما تفعل أمم الاستكبار العالمي في أيامنا.

5 – أن مبدأ حق الحرّية في تعاليم الإسلام يكتسي ثوب الإلزام الديني، تتعلق بها جزاءات دينية ودنيوية على من يخالفها، عكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولوائحه، فلا تتّسم بطابع الإلزام، ولا جزاء على مخالفتها، بل ولا ضمانات لتنفيذها.

6 – أن هذه الحقوق والحريات في المنظومة الإسلامية تتميز بالسبق والعمق والشمول، حيث سبق الإسلام القوانين الوضعية كافة بمئات السنين في تقريرها، على وجه لم تعرف له البشرية مثيلا، من حيث العناية والرعاية، وشموله لحياة الإنسان، وتحقيقه لمقاصده السامية فهو يرتكز على مبادئ ثلاثة أساسية: تحقيق الكرامة والمساواة والعدل.

ثانيا: التوصيات: وفي الختام أودّ التأكيد على جملة من التوصيات هي:

1 – ضرورة المحافظة على خصوصيات الأمة من قيم وتقاليد في مواجهة تيارات العولمة.

2 – على المؤسسات العلمية والمراكز الفكرية والثقافية والإعلامية في كافة أرجاء البلاد الإسلامية التركيز على ضرورة التعريف الصحيح بالإسلام

وتعاليمه، وإبراز حقائقه التي ترسخ وتعمق الانتماء إليه، وتساعد في الدعوة إليه، بالحكمة والموعظة الحسنة، وترد عنه الشبهات.

3 – ضرورة العمل على نشر الصورة المشرقة للإسلام من خلال إبراز الحقائق التالية:

أ – تأكيد الإسلام على التكامل بين الجوانب الروحية والمادية في حياة الإنسان.

ب– تكريم الإسلام للإنسان باعتباره خليفة لله في إعمار الأرض بصرف النظر عن جنسه ولونه وعقيدته،وهذا التكريم ينسحب على الإنسان حيا وميتا.

ج – تفرد الإسلام بجعله التعددية والتنوع والتمايز والاختلاف في الملل والشرائع.

د – تفرد الإسلام بالتأكيد على حرية الاعتقاد وعدم الإكراه في الدين، وجعل هذا الاعتراف عنصرا أساسيا في صحة عقيدة المسلم.

هـ - إقرار الإسلام منذ ظهوره لحقوق الإنسان الأساسية دينية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، وبهذا الخصوص نناشد كل مسلم أن يجعل من هذه الحقوق أخلاقا عملية وسلوكا مترجما في حياته.

و – التأكيد على أن الدعوة إلى الإسلام بنص القرآن الكريم تتم بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن.

ز – إقرار الإسلام لمبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات طبقا لقاعدة (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) مع تطبيق قوانين دينهم وملتهم في مسائل الأحوال الشخصية.

ح – مطالبة الدول غير الإسلامية بتمكين الأقليات الإسلامية من ممارسة مختلف الحقوق والحريات الواردة في المواثيق الدولية وتطبيق نظمهم الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.